المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم
المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF)

تقرير الإنشطة

النسخة العامة

2011

www.emhrf.org

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي كريم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والمفوضية الأوروبية عبر الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR)، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (DANIDA)، ومؤسسات المجتمع المفتوح (OSF)، وصندوق سيغريد راوسنغ (SRT)، ووزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في فرنسا، ومانحين أهليين آخرين.

محتوى هذا التقرير هو من المسؤولية الحصرية للمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ولا يعكس بأي شكل من الأشكال مواقف أي من الشركاء الواردة أسماؤهم أعلاه.

1 - مقدمة 4

2 - مخلص تنفيذي 5

3 - النشاطات الرامية لدعم المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان 6

3-1 النشاطات المستعجلة لدعم المدافعين الأفراد المعرضين للخطر ضمن بيئات قمعية ومتوترة 7
3-2 التدخلات المرنة دعماً للمبادرات الناشئة في السياقات الانتقالية 8
3 -3 التدخلات العادية الهادفة إلى تعزيز القدرات على تطوير المشاريع التي تتناول مواضيع حساسة في السياق الإقليمي 9

4 – متابعة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات المصممة لدعمهم على المدى البعيد 10

4 – 1 – ندوة إقليمية حول التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية: سياسة الدولة وديناميات المجتمع المدني 11
4 – 2 تعزيز تواجد المؤسسة على المستوى الإقليمي والزيارات الميدانية الهادفة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة والاحتياجات المحلية: تونس ومصر 12
4 – 3 تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الدولية لمصلحة الدعم طويل الأجل للمدافعين عن حقوق الإنسان 14

5 – تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطية خلال عام 2011 موضحة بأشكال 17

5 – 1 أنواع التدخلات 17
5 – 2 التركيز المواضيعي 18
5 – 3 نشاطات متلقي الدعم 19
5 – 4 أنواع النفقات التي تمت تغطيتها 20
5 – 5 أنواع المتابعة 21
5 – 6 النوع الاجتماعي 22
5 – 7 البلدان 23

6 – شؤون تنظيمية 24

6 – 1 الشراكات المالية 24
6 – 2 المعلومات والاتصالات 24
6 – 3 التقييم 24
6 – 4 الاستدامة وتحليل المخاطر 25
6 – 5 الإدارة الداخلية 26

1 - مقدمة

لقد انقضى أكثر من عام منذ انطلاقة الانتفاضات العربية في كانون الأول/ديسمبر 2010، ولكن الاضطرابات التي هزت منطقة جنوب المتوسط ما تزال بعيدة عن نقطة النهاية.[1] ولغاية الآن سقطت ثلاث أنظمة دكتاتورية – في تونس، ومصر، وليبيا – وتظل سوريا في أزمة عميقة تتكشف وسط تفجر مستويات هائلة من العنف. وقد كانت تأثيرات هذه الأحداث قوية جداً، بحيث دفعت بلدان أخرى (خصوصاً المغرب والأردن والجزائر) إلى اتخاذ إجراءات وقائية من خلال تبني إصلاحات وتحسينات على الظروف المعيشية، والتي نجحت إلى حد ما باسترضاء الجمهور. وعلى الرغم من التغييرات السريعة في الظروف والديناميات المختلفة التي يتميز بها كل بلد من بلدان المنطقة، إلا أنه من الممكن الخروج باستنتاجات تشمل المنطقة بشأن الانطلاقة غير المسبوقة للانتفاضات التي حدثت فيها.

لقد سلطت الثورات الضوء على الديناميات الجديدة الناشئة بين القوى السياسية والمجتمع المدني. كما أنها أبرزت فاعلاً مهماً جديداً في التغيير السياسي: المواطن العربي الذي ما عاد من الممكن تجاهل آرائه وتأثيره الاجتماعي. كما منحت الثورات للحركات الإسلامية، عبر صندوق الاقتراع، تأثيراً مهماً كقوة سياسية في العمليات الانتقالية، إلا أن أجندات هذه الحركات تظل غير واضحة، وتظل تطلعاتها الديمقراطية غير مثبتة. وهذه هي الديناميات الجديدة التي تتفاعل حالياً، وسيكون للعلاقات المتبادلة بين هذه القوى تأثير كبير على وضع حقوق الإنسان في تلك البلدان وما يتجاوزها.

بصفة عامة، سعت الحكومات للاستجابة إلى المطالبات المنادية بالديمقراطية، وقد أعلنت عدة دول عن تبني إصلاحات. ومع ذلك، ما زال من المبكر الحكم فيما إذا سيكون لهذه الإصلاحات أية تأثير يتجاوز المرحلة الأولية، وما إذا كانت ستحقق تغييرا حقيقياً يستند إلى احترام جميع حقوق الإنسان بحسب ما هو معترف بها دولياً. وفي بعض الحالات (كما في سوريا والجزائر على سبيل المثال)، لم يؤد إلغاء حالة الطوارئ إلى أي تأثير ملحوظ على الأصوات المعارضة. وفي مصر، تم توسيع نطاق القانون الجديد بالقوة وبالفعل. وفي الجزائر، أدت الإصلاحات السياسية التي أُقرت مؤخراً إلى توفير مجال جديد للدولة من أجل تقييد نشاطات المجتمع المدني. وبالتالي، فمن المهم عند صياغة سياسات واستراتيجيات في المستقبل، التزام جانب الحذر بشأن العقبات المحتملة التي تنشأ في وجه التقدم نحو الديمقراطية وتوخي الحرص إزاء النكسات المحتملة.

لقد جوبهت التظاهرات، ومن دون استثناء، باستخدام مفرط للقوة مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الوفيات والإصابات. ومع ذلك لم يتم إخضاع قوات الأمن للمحاسبة بسبب اقترافها للانتهاكات أثناء التظاهرات. وعلى الرغم من أنه تم رسمياً حل أجهزة الأمن في مصر وتونس، إلا أنها تواصل استخدام الأساليب القمعية ذاتها ضد المتظاهرين الذين يمارسون حقهم بالتجمع والتظاهر بصورة سلمية. وبصفة عامة، كانت الخطوات الوحيدة التي تمت ملاحظتها لمكافحة الإفلات من العقاب خلال عام 2011 هي الإجراءات القضائية التي استهدفت عدداً قليلاً من الأشخاص بسبب ممارسات الفساد أو القمع العنيف ضد التظاهرات، وخصوصاً في تونس.

ويظل التمتع بحق التعبير والرأي والتجمع مهدداً في المنطقة، وليست هذه الحقوق ثابتة أو مضمونة في الوقت الحالي. وقد تواصلت بعض الممارسات التي تتناقض مع معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً، مثل استخدام المحاكمات العسكرية ضد المدنيين، والتعذيب والإذلال، وذلك من أجل إعاقة نشاطات القوى الاجتماعية والثورية. وفي مصر، قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة محاكمة أكثر من 12,000 مدني في محاكم عسكرية، وواصل استخدام وسائل الإعلام وجهاز القضاء كوسائل في الحملة غير المسبوقة التي يشنها ضمن إفلات كامل من العقاب ضد منظمات المجتمع المدني.

تتسم العمليات الجارية حالياً في المنطقة ببطئها والتوائها، مما يجعل من الصعب توقع حصيلتها النهائية. ومع ذلك، تتواصل الإساءات لحقوق الإنسان في شتى أنحاء المنطقة، وتؤثر بصفة خاصة على الجماعات المستضعفة. وتظل النساء ومجموعات الأقليات مستهدفين بعدة أنواع من التمييز. وفي الوقت نفسه، نجم عن النزاعات في ليبيا وسوريا حركات واسعة النطاق للمهاجرين واللاجئين عبر الحدود والذين يعانون من ظروف معيشية سيئة كما أن إمكانيتهم في الوصول إلى الموارد الرئيسية محدودة – وهو وضع نشأ عن الافتقار إلى نهج عقلاني للتعامل مع قضية المهاجرين على المستوى الإقليمي، وعن التوجهات السياسية الدولية على المستوى الدولي.

[1] النطاق الجغرافي لتدخلات المؤسسة هو منطقة جنوب المتوسط – وتحديداً، المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن وفلسطين وإسرائيل ولبنان وسوريا.

وفي هذا السياق، ركزت المؤسسة استراتيجيتها على تعزيز حركة حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط في حين تكيفت مع العمليات التحولية في المجتمعات العربية. ويمكن تسليط الضوء على عدة نشاطات تؤكد على أهمية النهج الذي تتبعه المؤسسة الأورو-متوسطية والتي ظلت ناشطة وحاضرة أثناء التطورات التي حدثت في عام 2011.

ظلت الأزمة العميقة التي تعصف بسوريا في صميم شواغل المؤسسة. وقد واصلت المؤسسة إيلاء الأولوية لحماية المدافعين وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سياق تفتقر فيه الجهات المانحة الرئيسية لآليات للعمل على نحو مبتكر وسريع لتحريك الموارد كما تفتقر للقدرة على تقديم عدد كبير من المنح الصغيرة والفردية.

استجابة للديناميات الجديدة الجارية، قررت المؤسسة أيضاً أن تعمل على تعميق فهمها للديناميات المحلية والدولية من أجل أن تكيّف عملها على نحو استباقي مع احتياجات الفاعلين غير الحكوميين في المنطقة. وقد تبلور هذا التوجه عبر عقد ندوة في بدايات عام 2011 استكمالاً لناشاطاتها المعتادة في دعم المدافعين. وكانت هذه الندوة من بين أوائل الندوات من نوعها التي تُنظّم في أعقاب الانتفاضات، وقد اعتُبرت أساسية لتوفير مجال لإجراء تبادل أولي وتأملات من أجل وضع الاستراتيجيات للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتها.

ونتيجة لذلك، قررت المؤسسة إطلاق تواجد إقليمي مقره في تونس. ويتمثل الهدف منه في دعم تطوير نشاطات المدافعين والفاعلين الجدد في المجتمع المدني، خصوصاً في المناطق النائية والمهمشة. كما سيؤدي دوراً استشاريا وسيوفر دعما فعالا ومستداما لهؤلاء الفاعلين المحليين.

في عام 2011، ونظراً لعدد طلبات الدعم التي تلقتها المؤسسة الأورو-متوسطية، فقد وسعت نشاطات الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأولت الأولوية للجوانب الأخلاقية، والاستجابة، والتعاون، والمشاركة المحلية. وكانت الاحتجاجات التي أعرب عنها الفاعلون المحليون في هذا السياق المتغير باستمرار، في طليعة الاعتبارات التي تأخذ بها المؤسسة في تدخلاتها.

2 - مخلص تنفيذي

وفيما يتعلق بالتوجهات الأساسية لهذه الانتفاضات العربية وكيف أثرت على مهمة المؤسسة وموقعها في المنطقة خلال عام 2011، يمكن الخروج ببضعة ملاحظات أولية:

1) ما زالت **البلدان العربية تشهد قدرا كبيرا من الاضطرابات والعنف وعدم اليقين**. وفي هذا السياق، عادة ما يتم استغلال الانقسامات الموجودة أصلاً. وما زالت السلطات في المنطقة تمارس القمع ضد المعارضين، والقتل خارج نطاق القانون، والمضايقات، والحرمان من الحرية، وإساءة المعاملة. وتعرَّض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة إلى الحرمان من الحرية، وعادة ما يترافق ذلك مع إساءة المعاملة، مما دفع بالعديد منهم إلى الفرار من بلدانهم خشية على حياتهم، وخصوصا في سوريا. ونتيجة لذلك، واجه عدد من المدافعين ليس فقط ظروفاً صحية سيئة، بل أيضاً أوضاعاً خطيرة جداً. وقد قامت المؤسسة على نحو متزايد بمساعدة هؤلاء المدافعين كي يتمكنوا من الحصول على علاج طبي يحتاجونه ولمساعدتهم في الحصول على تكاليف المعيشة الأساسية. وإضافة إلى التدخلات المالية، قامت المؤسسة (وإلى درجة مهمة) بتنسيق نشاطاتها مع جهات فاعلة إقليمية ودولية أخرى للحصول على وسائل مكملة لدعم هؤلاء المدافعين.
2) **ثمة عدد كبير من المبادرات الجديدة والناشئة** أخذت تبرز في جميع أنحاء المنطقة، وخصوصاً في البلدان التي شهدت انتفاضات في عام 2011، وليس فقط في عواصم تلك البلدن بل في المناطق النائية أيضاً. وثمة حاجة إلى نهج نوعي للتركيز على المستوى المحلي من أجل فهم هذه الديناميات الجديدة والاستفادة منها، والتي يفتقر العديد منها إلى رؤية واضحة واستراتيجية، كما تفتقر لشبكات الاتصال والخبرات من أجل المحافظة على نشاطاتها. ومنذ أيار/مايو 2011، بدأ الوجود الإقليمي للمؤسسة في تونس يشجع مثل هذا النهج، ليس فقط من خلال تحديد المبادرات الناشئة المهمة، ولكن أيضاً عبر تعزيز قدراتها التشغيلية وتقديم المشورة لها بشأن وضع خطط تعاون استراتيجية، وهي أمر ضروري للمحافظة على نشاطاتها على المدى البعيد.
3) **ثمة دور كبير للمنظمات غير الحكومية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان (على الرغم من أنه تم إضعافها على مر السنوات)**، وذلك من ناحية التعبير عن مطالب السكان وحماية حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وتشجيع إقامة مجال من أجل تنفيذ إصلاحات حقيقية ومستدامة. وفي معظم الحالات، تواجه هذه المنظمات غير الحكومية الرئيسية تحديات هيكلية ليس فقط بشأن إيجاد موقعها في السياق الحالي، ولكن أيضاً في إدارة مصادر التمويل الجديدة التي أصبحت متوفرة لها. وتواصل المؤسسة دعم هذه المنظمات غير الحكومية الرئيسية على شكل تقديم استشارات استراتيجية من أجل المحافظة على نشاطاتها ومواقفها والتي يجب أن تتكيف مع المراحل المختلفة من العمليات الانتقالية.

4) **برز عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الدولية، بما فيها الوكالات المانحة، تسعى إلى إيجاد موقع لنفسها كي تدعم التحول إلى الديمقراطية في المنطقة.** وفي حين ينبغي الترحيب بهذا التدفق، إلا أن ثمة خطر من النشاطات التي تجري لمرة واحدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على استقرار منظمات المجتمع المدني، ليس فقط في البلدان التي شهدت انتفاضات بل أيضاً في البلدان الأخرى والتي قد تتلقى قدراً أقل من الاهتمام والدعم في المستقبل. وفي هذا السياق، فضّلت المؤسسة إقامة تعاون مع هؤلاء الشركاء الجدد وفيما بينهم، وإلى أقصى حد ممكن. وتنوي المؤسسة تعزيز هذا النهج في المستقبل بهدف زيادة التدخلات إلى الحد الأقصى لدعم التطوير التنظيمي والاستراتيجي لحركة المجتمع المدني في المنطقة.

وعلى ضوء ما سلف، زادت المؤسسة نشاطاتها لدعم المدافعين الأفراد الذين يواجهون مخاطر ضمن بيئات شديدة القمع، كما كيّفت تدخلاتها لدعم القدرات التنظيمية للمدافعين لتمكينهم من إطلاق مشاريع مستعجلة والمحافظة على المبادرات الناشئة التي تهدف إلى تشجيع إصلاحات حقيقية ودائمة في مجال حقوق الإنسان في سياقات المراحل الانتقالية. علاوة على ذلك، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمؤسسة في ضمان استدامة النشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة، وقد تابعت المؤسسة بصفة حثيثة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان وعملت على تعزيز الشراكات المصممة لدعمهم على المدى البعيد.

وفي هذا السياق، أولت المؤسسة اعتباراً خاصاً **لبلدان المنطقة التي اعتُبرت فيها الاحتياجات مهمة بصفة خاصة بسبب السياق الذي يعمل فيه المجتمع المدني،** وفي الوقت نفسه راقبت المؤسسة عن كثب التغييرات التي تحدث في البلدان العربية الأخرى مثل اليمن والبحرين، رغبة منها في صقل نهجها وتقييم تأثير هذه التغييرات على منطقة جنوب المتوسط.

3 - النشاطات الرامية لدعم المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان

في سياق التوجهات العامة الموضّحة أعلاه، نفذت المؤسسة 50 تدخلاً تهدف إلى دعم 50 مدافعاً عن حقوق الإنسان (25 منظمة غير حكومية و 25 مدافعاً فرداً) ممن يعملون على نشر ودعم وحماية ومراقبة احترام حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط.[2] وبلغت القيمة الإجمالية للدعم أكثر من نصف مليون يورو.

وفي سياق الطلبات التي تم تقديمها لمجلس الأمناء، تم إيلاء اعتبار خاص للقضايا التالية خلال العام 2011:

- حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك النهوض بالمواطنة؛
- حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- حماية حقوق الأقليات والمهاجرين والجماعات المهمشة؛
- تمكين النساء والشباب؛
- مكافحة الإفلات من العقاب؛
- حرية التعبير وحرية الصحافة؛
- مكافحة الفساد.

[2] تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية 212 طلبا واستفسارا للحصول على دعم قدمها مدافعون عن حقوق الإنسان خلال العام 2012. واستنادا إلى عملية شاملة في بذل العناية الواجبة، قرر مجلس الأمناء تقديم منح مستعجلة ومرنة أو دعماً عادياً إلى 24 بالمائة من الطلبات المقدمة، وذلك تماشياً مع معايير الاختيار والتي يمكن الاطلاع عليها في موقع الإنترنت التابع للمؤسسة الأورو-متوسطية. وقد أتت أغلبية الطلبات من المدافعين مباشرة ممن سمعوا عن المؤسسة من خلال أشخاص آخرين (مدافعين أو شركاء)، ومن خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة، عبر أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ومن موقع الإنترنت التابع للمؤسسة الأورو-متوسطية. ومن الجدير ذكره أن 8 بالمائة من المستفيدين من تدخلات المؤسسة هم من أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان.

ويمكن تقسيم الدعم الذي تم تقديمه للمدافعين في المنطقة إلى ثلاث فئات عامة، وكما هو موضح أدناه. ومع ذلك ليست هذه الفئات مصمتة، وإنما تتطور مع التطورات الجارية ومع الاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون.[3]

3-1 النشاطات المستعجلة لدعم المدافعين الأفراد المعرضين للخطر ضمن بيئات قمعية ومتوترة

وفرت المؤسسة الأورو-متوسطية مساعدات مالية مستعجلة في 19 مناسبة من أجل مساعدة 20 مدافعاً فرداً عن حقوق الإنسان في التغلب على الظروف، وفي لحظات حاسمة، ولتعزيز ظهور عملهم، وتحسين آفاق نشاطاتهم في مجال حقوق الإنسان، وضمن بيئات قمعية ومتوترة، وخصوصاً سوريا.

وبصفة خاصة، استهدفت تلك التدخلات الأوضاع التالية عبر الدعم المستعجل:

- منحت المؤسسة مساعدات لمدافع مصري، ومدافع تونسي، وثلاثة مدافعين سوريين، وأفراد أسرهم، كانت حياتهم معرضة للخطر جراء معاناتهم من مشاكل صحية، وذلك كي يتمكنوا من الحصول **على علاج طبي** ملائم في بلدانهم أو في الخارج. واستندت القرارات بمنح الدعم إلى اعتبارات مثل جسامة الانتهاكات لحقوق المدافعين، أو عدم قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج بسبب انهماكهم في الكفاح من أجل حقوق الإنسان؛
- منحت المؤسسة دعماً مالياً لخمسة مدافعين أفراد، معظمهم من سوريا، يواجهون تهديدات وإجراءات قضائية متعسفة، وعقبات قانونية و/أو مضايقات متواصلة بسبب موقفهم المؤيد لاحترام حقوق الإنسان، وذلك كي يتمكنوا من تلبية **احتياجاتهم الأساسية واحتياجات أسرهم** ولتمكينهم من التغلب على المصاعب التي تواجههم، وبالنهاية ضمان سلامتهم و/أو تطوير آفاق مواصلتهم لعملهم في مجال حقوق الإنسان في بلدانهم؛
- قدمت المؤسسة دعما لعشرة **مدافعين سوريين يعيشون في المنفى** ممن فروا من وطنهم بسبب تهديدات خطيرة على حياتهم نتيجة لنشاطاتهم في دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وذلك كي يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية نظراً لظروفهم الصعبة ولغياب أي وسائل دعم أخرى.

وكون أحد الأهداف الرئيسية للتدخلات هو ضمان حصول المدافعين الذين يواجهون مصاعب ومعرضين للخطر على دعم على المدى المتوسط والمدى البعيد، فقد سعت المؤسسة لتنسيق نشاطاتها مع شركاء لضمان تلقي عدد من المدافعين وأفراد أسرهم دعما فعالا، وبصفة محددة:

- نسقت المؤسسة سبعة من تدخلاتها المستعجلة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان مع عدة منظمات إقليمية ودولية، بما فيها الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، وذلك كجزء من نشاطات التضامن التي تقوم بها الشبكة (الحملات، والمناشدات العاجلة، والبيانات الصحفية، وبعثات مراقبة المحاكمات، والزيارات الميدانية، والرسائل والاجتماعات مع المسؤولين الرسميين، إلخ).
- أدت المؤسسة دوراً محورياً في ترتيب قيام شركاء دوليين أو بعثات دبلوماسية بتحمل تكاليف إضافية مرتبطة بالعلاج الطبي، وتكاليف الاحتياجات الشخصية والمهنية لخمسة مدافعين سوريين وأفراد أسرهم. وفي إحدى الحالات، عملت المؤسسة كوسيط.

وبصفة عامة، كانت حصيلة الدعم الذي تم تقديمه لهؤلاء المدافعين الـ 20 الأفراد هي حصيلة إيجابية:

- تمكن خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان من تلقي علاج طبي ملائم في وقت حاسم بالنسبة لوضعهم الصحي. وتمكن أربعة منهم من مواصلة عملهم بسبب التحسن الذي طرأ على ظروفهم الصحية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التأثير البدني والنفسي

[3] أسست المؤسسة الأورو-متوسطية آليتين للاستجابة على نحو مرن للاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان: آلية للاستجابة السريعة، وهي تتيح لمجلس الأمناء اتخاذ قرار بشأن الطلبات المستعجلة التي لا تزيد قيمتها عن 5,000 يورو خلال فترة 10 أيام، وآلية مشاورات عادية تجري خلال الاجتماعات السنوية لمجلس الأمناء، حيث يمكن أن تصل قيمة الطلبات التي تجري مناقشتها إلى 40,000 يورو.

الإيجابي الناجم عن المساعدة، لم يتمكن أحد المدافعين من التغلب على المرض بسبب معاناته من قصور خطير وطويل الأجل في جهاز المناعة.

- أدى الدعم المستعجل الذي قدمته المؤسسة إلى منع تدهور أوضاع أربعة عشر مدافعا عن حقوق الإنسان، والذين تمكن معظمهم من الحصول على وسائل لمواصلة عملهم، إما في بلدانهم أو في الخارج. وبحلول بداية عام 2012، تعرض أحد هؤلاء المدافعين للاعتقال وما زال محتجزاً.

3-2 التدخلات المرنة دعماً للمبادرات الناشئة في السياقات الانتقالية

بهدف تكييف تدخلاتها مع الديناميات الجديدة القائمة، قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية أيضاً مساعدات مالية مرنة، في إطار الدعم المستعجل والدعم العادي، في 19 مناسبة من أجل مساعدة 19 مدافعاً عن حقوق الإنسان (4 أفراد و 15 مجموعة ومنظمة غير حكومية) من أجل إطلاق مشاريع مستعجلة ومبادرات ناشئة تهدف إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الانتفاضات وللنهوض باحترام حقوق الإنسان في مرحلة حاسمة في تونس ومصر والجزائر وسوريا.

وبصفة خاصة، استهدفت هذه التدخلات الأوضاع التالية:

- أربعة مدافعين أفراد وخمس جماعات أو منظمات غير حكومية والتي كان ينبغي تعزيز نشاطاتها في السياقات الانتقالية في تونس ومصر والجزائر وسوريا، تلقت دعماً لتنفيذ **مشاريع طارئة تهدف إلى النهوض باحترام حقوق الإنسان في السياقات الانتقالية**. ولم تقتصر تلك المشاريع على توثيق الانتهاكات التي حدثت أثناء الانتفاضات ورفع مستوى الوعي بشأنها، بل هدفت أيضاً إلى إعادة هيكلة نشاطات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وتمهيد الطريق لاحتلال موقعها الجديد في المنطقة.
- تلقت عشر مبادرات ناشئة **دعماً مرناً من أجل إقامة وتعزيز أسس نشاطاتها الاستراتيجية الجديدة** الهادفة إلى تشجيع إصلاحات حقيقية ودائمة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، وكان معظمها في تونس. وتهدف هذه النشاطات بصفة رئيسية إلى بناء القدرات التنظيمية لهذه المبادرات الناشئة في مجال النهوض باحترام الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرية التعبير وحرية الصحافة ، وحقوق النساء، وحقوق المهاجرين واللاجئين في المنطقة.

أدت المؤسسة الأورو-متوسطية أيضاً دورا كوسيط واستشاري للمستفيدين من دعمها، وقامت بما يلي في هذا الإطار:

- شجعت وساعدت جميع المنظمات غير الحكومية الناشئة في تطوير خطط عمل استراتيجية ومقترحات لتمكين المؤسسة، وبالتشاور مع شركاء آخرين، من الاستجابة استراتيجيا لاحتياجات تلك المنظمات غير الحكومية حديثة النشأة.
- شجعت جميع المنظمات غير الحكومية الناشئة إلى إقامة اتصالات أو المحافظة عليها مع جماعات أخرى على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. والهدف من هذه الاتصالات هو تمكين هذه المبادرات من تبادل المعلومات والخبرات، ودراسة إمكانية التنسيق ونشاطات التعاون، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير الرسمي الذي يساهم بإبراز نشاطاتهم واستدامتها.
- عملت المؤسسة على تيسير الاتصالات وتصرفت كوسيط، وأرسلت قائمة بالمانحين المحتملين و/أو ساعدت على تقديم طلبات تمويل لعدد من منظمات غير حكومية ناشئة.

من الصعب في الوقت الحالي قياس نتائج جميع المنح المرنة التي وفرتها الشبكة، والسبب الرئيسي لذلك أن العمليات السياسية الجارية طويلة وملتوية، ولأن بعض الشراكات التي تأسست بين المؤسسة وبين المستفيدين من المنح ما زالت جارية. ومع ذلك، فإن تدخلات المؤسسة التي أُنجزت أو التي وصلت إلى مراحل متقدمة، أتاحت ما يلي:

- تمكن أربعة مدافعين أفراد من التحضير لتجديد هياكل منظمة رئيسية معنية بحقوق الإنسان في أحد السياقات الانتقالية، وكان من الصعب أن يتحقق هذا الأمر دون التدخل المرن للمؤسسة الأورو-متوسطية.
- تمكنت منظمتان معنيتان بحقوق الإنسان، تقعان خارج إطار الفئات التي تمولها الجهات المانحة من التيار السائد، من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان منذ بداية الانتفاضة في مناطق نائية في سوريا ومصر. وبالتالي تمكنت عدة جهات فاعلة محلية

وإقليمية ودولية من تلقي معلومات مفصلة في مرحلة مبكرة حول وضع حقوق الإنسان والانتهاكات، وذلك بفضل أفلام الفيديو والشهادات والنشرات التي أصدرتها المجموعتان.

- تنظيم ثلاث حملات طارئة لرفع مستوى الوعي بهدف منع تدهور الوضع الذي واجهه المهاجرون في المنطقة العربية خلال الانتفاضات، وكذلك لتثقيف الشباب والنساء حول قضايا متعلقة بالانتقال الديمقراطي بصفة عامة، وأهمية المواطنة والمشاركة في العمليات الانتخابية بصفة خاصة، ووصلت تلك الحملة إلى أكثر من 500 امرأة ريفية وما يصل إلى 200 شاب وشابة.
- تمكنت عشر حملات ناشئة من إقامة وتعزيز أسس نشاطات استراتيجية جديدة تضمنت عدة قطاعات، وكان بينها مشاريع تم تكييفها مع المراحل المختلفة للعمليات الانتقالية، وذلك بفضل الدعم الأولي والمتابعة الحثيثة من قبل المؤسسة. وتضمنت المشاريع التي تم دعمها تثقيف المواطنين حول حقوقهم الأساسية والمطالبة بالإصلاحات الدستورية والتشريعية في مجال حقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين واللاجئين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرية التعبير، والمساواة بين الجنسين، وموضوعات أخرى. وفي هذه المرحلة، أصبحت هذه المبادرات جهات محاورة رئيسية في مجال اختصاصها إزاء السلطات، كما عملت على تعبئة أكثر من 5000 مواطن من أجل رفع الوعي بشأن مبادئ الديمقراطية وقيمها، واحترام الحقوق الأساسية، خصوصاً في المناطق النائية من تونس.
- ومن خلال استشارات قدمتها المؤسسة، وبفضل المصداقية التي تتمتع بها تلك المنظمات غير الحكومية الناشئة، تمكنت أربعة منها من الحصول على دعم مالي إضافي من جهات مانحة في بداية عام 2012، مما يؤدي إلى استدامة نشاطاتها في المستقبل، على الأقل بصفة جزئية.

3 -3 التدخلات العادية الهادفة إلى تعزيز القدرات على تطوير المشاريع التي تتناول مواضيع حساسة في السياق الإقليمي

أخيرا، خصص مجلس أمناء المؤسسة 12 منحة عادية لـ 12 مدافعاً عن حقوق الإنسان (وهم فرد واحد و 11 منظمة غير حكومية) من أجل تعزيز مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والنشاطات القانونية، والحملات التشريعية والحملات الإعلامية، إضافة إلى التدريب من أجل تشجيع احترام قضايا حساسة في مجال حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط.

وتحديداً، استهدفت تلك المنح منظمات حقوق الإنسان التي تواجه صعوبات في الحصول على تمويل لنشاطاتها، وذلك في إسرائيل وفلسطين وسوريا والجزائر ومصر ولبنان والأردن.

الدعم الاستراتيجي استهدف بصفة خاصة ما يلي:

- **رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان** من قبل مدافع فرد وأربع منظمات غير حكومية، من أجل رفع مستوى الوعي بشأن هذه الانتهاكات ضمن المجتمع المدني والسلطات المحلية والمجتمع الدولي. وقد غطت عمليات التوثيق التي قامت بها مجموعات محلية حالات التعذيب والاختفاء القسري وانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وضد مواطنين عاديين وأشخاص ذوي إعاقات، والنساء.
- **تعزيز النشاطات القانونية** لثلاث منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، ولإطلاق إجراءات مدنية وإدارية وقضائية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان وذلك أمام السلطات القضائية المحلية أو الدولية.
- **إطلاق حملات تشريعية وحملات إعلامية** قادتها ثلاث منظمات غير حكومية من أجل رفع مستوى الوعي بشأن تبعات الإقرار المحتمل لقوانين تقييدية، وللنهوض باحترام حقوق الإنسان على المستويين المحلي والإقليمي. وقد قامت حملة نظمتها إحدى المنظمات غير الحكومية بنشر استطلاع شامل يهدف إلى تحفيز التغيير السياسي والإصلاحات المؤسسية بخصوص وضع النساء الفلسطينيات من مواطنات دولة إسرائيل.
- **توفير تدريب حول قضايا حقوق الإنسان بهدف تمكين جماعات مهمشة** على المستوى المحلي، وقد قامت ثلاث منظمات غير حكومية بتنظيم التدريبات. وقامت إحدى المنظمات بتنظيم تدريب استجابة إلى نشر تقارير شاملة حول الحق بالسكن والصحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف، مولت المؤسسة الأورو-متوسطية التكاليف التالية: تكاليف أساسية بما فيها أجرة مقر ونفقات تشغيلية (الموارد المادية والبشرية)؛ رسوم قانونية ورسوم تدريب؛ تكاليف ترجمة ونشر تقارير وتكاليف مرتبطة بإجراء تدريبات وإطلاق مواقع على شبكة الإنترنت.

وقامت المؤسسة بدور وسيط واستشاري للمستفيدين من دعمها، وفي هذا الإطار قامت بما يلي:

- شجعت أربع منظمات غير حكومية على إقامة اتصالات أو الحفاظ عليها مع جهات فاعلة رئيسية على المستويين الإقليمي والدولي معنية بمجال عمل تلك المنظمات. والهدف من هذه الاتصالات تمكين المنظمات من الاستفادة من نصائح وخبرات تلك الجهات على المستوى الدولي، ودراسة إمكانية التنسيق ونشاطات التعاون، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير المالي الذي يساهم في تعزيز القدرات وإبراز العمل الذي تقوم به تلك المنظمات.
- شجعت جمعية واحدة على القيام بتقييم داخلي كي تتمكن من التكيّف مع الظروف المتغيرة على أسس أكثر استدامة.
- يسرت الاتصال لمنظمة مع خبراء متخصصين بقضايا حقوقية محددة لمصلحة النشاطات الإقليمية للمنظمة.
- في ثلاث حالات، عملت على تيسير الاتصالات وتصرفت كوسيط وأرسلت قائمة بالمانحين المحتملين و/أو ساعدت على تقديم طلبات تمويل لجهات مانحة.

من الصعب قياس النتائج طويلة الأجل لهذه المنح العادية، فمعظم الشراكات ما زالت جارية، كما أن الإرادة السياسية تكمن في صلب هذه النتائج (داخل المنطقة وخارجها). ومع ذلك، فإن عشرة من تدخلات المؤسسة التي وصلت إلى مراحل متقدمة أتاحت ما يلي:

- تمكنت منظمات لحقوق الإنسان من المحافظة على وجودها الميداني، خصوصاً في مناطق نائية، وهو أمر ما كان ممكناً دون مساعدة المؤسسة. وبالتالي مكّنت تلك المنظمات من تجديد هياكلها، وفتح مكاتب محلية وتعزيز نشاطاتها القانونية وفي مجال رفع مستوى الوعي بشأن قضايا حقوق الإنسان في بلد تتسم الظروف الحالية فيه بالصعوبة؛
- تمكنت مبادرتان حديثتا التأسيس من إطلاق مشاريع تثقيفية في مناطق مهمشة باستخدام حقوق الإنسان كوسيلة تمكينية، وقد وصلت إلى أكثر من مائة شخص من ذوي الإعاقات وشباب يواجهون انتهاكات متواصلة لحقوقهم؛
- تمكنت جهات فاعلة محلية بالتعاون مع منظمة دولية من البدء بإجراءات قانونية وتقديم شكوى استناداً إلى الولاية القضائية الدولية ضد مسؤول جزائري متهم بالتحريض على ممارسة التعذيب، وارتكاب جرائم قتل وتصرفات أخرى من المعاملة اللاإنسانية؛
- تمكنت جماعة سورية من الإبلاغ عن أكثر من 300 حالة اختفاء قسري، معظمها من وسط وغرب سوريا، وأعلمت بشأنها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاختفاء القسري، كما تمكنت هذه الجماعة من تنظيم اجتماعات بين أسر الضحايا وبين المسؤولين المعنيين التابعين للأمم المتحدة؛
- تمكنت منظمتان معنيتان بحقوق الإنسان كانتا تواجهان صعوبات من إطلاق حملات تهدف إلى شجب إقرار قوانين تقييدية، والنهوض باحترام حقوق الإنسان ضمن السياق الذي يزداد سوءاً في إسرائيل. ويمكن اعتبار نتائج تلك المبادرات على أنها نتائج مختلطة على المدى البعيد بسبب القوانين التقييدية الأخيرة التي أقرها الكنيست الإسرائيلي. ومع ذلك، فإنها تمكنت من رفع مستوى الوعي لدى الرأي العام بشأن تلك السياسات، وأظهرت العمل المهم الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في مثل هذه الظروف؛
- مكنت الجمهور بصفة عامة من معرفة المزيد عن المعاناة التي واجهها كاتب سوري وسجين رأي سابق أمضى في السجن 13 عاماً وتعرض للتعذيب على يد أجهزة الأمن في الحسكة ودرعا، وكذلك في سجن تدمر العكسري. وتم تسليط الضوء على شهاداتهما؛
- تمكنت مجموعة من التصدي لقضية الفساد في السياق الإقليمي والدولي، وذلك خلال نشاط تحدث فيه شخصيات معروفة من مصر وفلسطين والأردن، إضافة إلى صحفيين وسياسيين وأعضاء برلمانيين وممثلين ومخرجين ومحامين وفاعلين من المجتمع المدني، وقد تمت تغطية النشاط على نطاق واسع في وسائل الإعلام، مما أوصل رسالته إلى آلاف الأشخاص. ونتيجة لهذه المبادرة، تجري حالياً دراسة إمكانية تاسيس شبكة دولية لنشطاء مكافحة الفساد.

4 – متابعة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات المصممة لدعمهم على المدى البعيد

قامت المؤسسة خلال عام 2011 بمراقبة وضع المدافعين وتعزيز التعاون من أجل تقديم دعم طويل الأجل لهم، وقد تم ذلك بصفة رئيسية من خلال عقد ندوة إقليمية؛ وإقامة اتصالات منتظمة والمحافظة عليها مع الحاصلين على الدعم في إطار زيارات ميدانية وعقد اجتماعات مع المانحين الإقليميين والدوليين المعنيين بالنهوض بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

ولم يقتصر هدف تلك النشاطات على تقييم التطورات التي تحدث في المنطقة وتقييم تأثير المساعدة المقدمة ودراسة تكييف نشاطات الدعم، إنما أيضاً تعزيز الشراكات مع الفاعلين الرئيسيين بهدف دعم المدافعين عن حقوق الإنسان على المدى البعيد.

وقد تم تكريس ثلاثة نشاطات لتحقيق هذا الهدف خلال العام، وذلك على النحو الموصوف أدناه:

4 – 1 – ندوة إقليمية حول التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية: سياسة الدولة وديناميات المجتمع المدني

قررت المؤسسة الأورو-متوسطية في 2-3 نيسان/إبريل 2011 استكمال نشاطات الدعم العادية بعقد ندوة نقاش في بروكسل حول التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية. وكانت هذه الندوة ضمن أوائل الندوات من نوعها في أعقاب الانتفاضات الحاسمة التي حدثت في المنطقة. وعلى الرغم من عدم اليقين والتغيير السريع في بيئة المنطقة العربية (أو ربما بسبب ذلك)، رأت المؤسسة أنه من الضروري توفير فرصة لإجراء تبادل أولي وتامل بين الأكاديميين والفاعلين من المجتمع المدني والمانحين والممثلين الحكوميين الذين يعملون في المنطقة، والمنهمكين بصفة خاصة بالنهوض بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وقد ركزت المناقشات على أربعة محاور رئيسية: منطق ومنطلقات الجهات الفاعلة الحكومية، والجهات الفاعلة الدولية، والمجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية، ومجتمع المانحين.

ركز المحور الخاص **بمنطق ومنطلقات الجهات الفاعلة الحكومية المحلية** على الديناميات بين هذه الجهات (الجيش، نخبة قطاع الأعمال، النظام القديم، وغيرها) والطرق التي تكون بها هذه الديناميات بناءة أو هدامة للديمقراطية والتحول الديمقراطي. لقد كانت الانتفاضات في الشرق الأوسط نتيجة وسبباً لظهور الفرد والمواطن العربي الجديد – مما جلب إلى المشهد السياسي لاعباً جديداً كان يتم تجاهله لغاية الآن. وفي حين أن هذا الأمر ثوري بحد ذاته، إلا أنه من غير الواضح لغاية الآن إلى أي مدى ستمر بلدان المنطقة بتحول ديمقراطي حقيقي. وعند صياغة السياسات والاستراتيجيات المستقبلية، ينبغي توخي الحذر من إحتمالية حدوث انتكاسات وظهور عقبات أمام الديمقراطية. وحينما تكون الإصلاحات الديمقراطية ممكنة، يجب إيلاء اهتمام خاص لإقامة هياكل ديمقراطية تؤدي إلى تمكين المواطنين وحماية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ركز النقاش الخاص **بمنطق ومنطلقات الجهات الفاعلة الدولية** على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على الرغم من أهمية الجهات الفاعلة الدولية الأخرى مثل الصين وروسيا. ثمة واجب مهم على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذه الحقبة الجديدة لسياسات الشرق الأوسط، ويتعين عليهما الابتعاد عن وضع الأمن والاستقرار في المنطقة العربية في طليعة الأولويات والتوجه نحو سياسات تعكس الالتزام بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية. يجب على المجتمع الدولي أن يقبل الغياب المحتوم للاستقرار الذي يصاحب أي تحول ديمقراطي وأن يكون مستعداً للتضحية بالاستقرار قصير الأجل لمصلحة الاستقرار طويل الأجل القائم على الديمقراطية بدلاً من الحكم الاستبدادي. وفي هذه الحقبة من التحول في العالم العربي (وحتى في البلدان التي لم تشهد تغييراً كاملاً في أنظمتها) سيكون للجهات الفاعلة الدولية دور مهم في دعم الإصلاحات والعمليات الانتقالية الجارية، دون أن تعمل على فرض الديمقراطية. أخيراً، يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات الدولية أن تضع في سلم أولوياتها النهوض بالقيم الدولية وفي مرتبة متقدمة عن تعزيز مصالحهم الجيو-استراتيجية؛ وعليهم أن يفهموا أن تلك القيم وتلك المصالح لا تتعارض على المدى البعيد.

وركز النقاش الخاص **بمنطق ومنطلقات الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والفاعلين غير الحكوميين** على دور الإسلاميين، والمنظمات غير الحكومية، والإعلام في المجتمعات العربية حالياً. وقد وضعت النقاشات الانتفاضات الحالية في السياق التاريخي لانتعاش نشاط المجتمع المدني الذي حدث خلال العقد الماضي في تونس ومصر وعدة بلدان أخرى في المنطقة. وقد أدت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في تمهيد المجال للاحتجاجات، رغم أنه تم إضعافها خلال السنوات الماضية. أما الجهات الفاعلة الإسلامية، فقد أظهرت هوية أكثر تعقيداً مقارنة بالهوية التي أضفاها عليها الغرب. فقد أظهرت استعداداً متزايداً للتعاون مع القوى العلمانية خلال السنوات الماضية، كما قررت دعم الاحتجاجات دون أن تحاول السيطرة على الخطاب غير الديني للاحتجاجات. وفي حين أن أجندة القوى الإسلامية غير واضحة، كما أن طموحاتها الديمقراطية تظل في موضع شك، إلا أنه من الواضح أن هوية الجهات الإسلامية

أخذت تتغير وتصبح أكثر تعقيداً. أما وسائل الإعلام فهي عامل مهم في العالم العربي، فالإعلام المملوك من الدولة هب لمساعدة الحكومات كوسيلة للتخفيف من التظاهرات، ولكن التظاهرات الأخيرة أكدت على الدور المهم لمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، وكذلك الدور المحوري الذي لعبته قناة 'الجزيرة' وغيرها من وسائل الإعلام المستقلة في نقل الأخبار حول الاحتجاجات وزيادة اهتمام المواطنين بها في جميع أنحاء المنطقة. وثمة سؤال مهم يجب تناوله، وهو تأثير الثورات والإصلاحات على دور الجهات الفاعلة غير الحكومية. ففي حين سيختار بعض الفاعلين دخول معترك السياسة، فإن فاعلين آخرين سيعملون على إعادة صياغة ولايتهم – وفي جميع الحالات، يجب مواصلة تعزيز المجتمع المدني ودعمه في هذه المرحلة التي تشهد تغييراً هائلاً.

أخيراً، ركز النقاش الخاص **بمنطق ومنطلقات مجتمع الجهات المانحة** على الدور المتغير للمانحين في حقبة التحول العربية. وثمة التزام مهم على المانحين الحكوميين الرئيسيين، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بإعادة تقييم أهدافهم وإعادة النظر في اتساق استراتيجياتهم التمويلية، حيث كانوا يمولون الحكومات الاستبدادية ويمولون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الوقت نفسه. يجب تعزيز المشروطية من أجل ضمان الحقوق الأساسية. وبالنسبة لجميع المانحين بصفة عامة، ثمة حاجة إلى إعادة تقييم استراتيجيات التمويل وضمان إنفاق التمويل بطريقة فعالة من أجل تشجيع التغيير الحقيقي والمستدام في المنطقة. ويجب أخذ احتياجات المدافعين ومطالبهم بعين الاعتبار من قبل المانحين عندما يتخذون قرارات التمويل، كما أن من الضروري المحافظة على تواصل أقوى مع الجهات التي تتلقى التمويل.

وكما ورد في النقاش خلال الندوة، من الصعب توقع نتائج الاحتجاجات. ومع ذلك، هناك حاجة في جميع الحالات (وإن تكن الحاجة أكبر في بعض الحالات مقارنة مع حالات أخرى) لتعزيز لحشد الجهود والاستثمار في مشاريع وطنية لإعادة الإعمار والتحول، وذلك في عدة قضايا مختلفة، مثل: المساواة بين الجنسين، وتحول الأجيال في المجتمعات العربي، والإصلاحات الدستورية، والإصلاحات المؤسسية، وفي مجال القضاء بصفة خاصة، والتطلعات الاجتماعية للمواطنين العرب وحقوقهم، والتفاعل بين التاريخ والذاكرة والتحول من أجل تسوية الانتهاكات السابقة، وتعزيز التعددية والتنوع. وتقع على الجهات الفاعلة التي تعمل في المنطقة مسؤولية المساهمة بهذه المشاريع الوطنية ودعمها، وأن تخلق الفضاء الضروري للتأمل والتبادل عبر الحدود ضمن الجماعات الأساسية.

نشرت المؤسسة الأورو-متوسطية في 5 تموز/يوليو 2011 تقريراً[4] عرضت فيه المناقشات التي جرت في الندوة والاستنتاجات التي خرجت بها. ويوفر التقرير أساساً متينا يمكن الاستناد إليه في وضع السياسات والاستراتيجيات للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتها، وهو وثيق الصلة لجميع المنهمكين بالعمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء المانحين، أو الممثلين الحكوميين، أو الأكاديميين، أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

4 – 2 تعزيز تواجد المؤسسة على المستوى الإقليمي والزيارات الميدانية الهادفة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة والاحتياجات المحلية: تونس ومصر

في إطار النشاطات الهادفة إلى متابعة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والتكيّف مع الديناميات الجارية، أسست المؤسسة الأورو-متوسطية تواجداً إقليميا في تونس كما نظمت زيارات ميدانية إلى المنطقة.

4 – 2 – 1 إطلاق تواجد إقليمي في تونس والقيام بزيارات ميدانية إلى مناطق نائية (حزيران/يونيو- كانون الأول/ديسمبر 2011)

بفضل تواجد مستشار إقليمي في تونس والجهود التي بذلها هناك، تمكنت المؤسسة من الالتقاء مع فاعلين من المجتمع المدني يعملون في مدن مختلفة ومناطق نائية في تونس، وخصوصاً القصرين والوطن القبلي وجندوبة وراس جدير وجرجيس وتطاوين ورمادة ومنزل بوزيان وسيدي بوزيد وصفاقس وقفصة والرديف. وتم خلال هذه الزيارات عقد نقاشات مع أكثر من مئة منظمة غير حكومية.

[4] تم توزيع 500 نخسة من التقرير الذي صدر باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، كما تم نشره على موقع الإنترنت التابع للمؤسسة الأورو-متوسطية. ويمكن الاطلاع على النسخة الأصلية باللغة الإنلجيزية على الرابط التالي: http://www.scribd.com/full/59127297?access_key=key-2kvxq3fz0wim07987e8c.

وخلال الزيارة إلى الرديف وقفصة في تشرين الأول/أكتوبر 2011، قام وفد يضم أكثر من 30 من قادة النقابات المهنية والسجناء السابقين وممثلين عن المجتمع المدني في الرديف بالترحيب بممثلي المؤسسة واستضافتهم. وكان هذا الاجتماع هو أول اجتماع رسمي بين أعضاء المؤسسة وبين قادة حركة الاحتجاجات السلمية في مناطق المناجم، والتي تلقت دعماً من المؤسسة الأورو-متوسطية منذ أواخر عام 2008.

وأعرب قادة النقابات خلال الاجتماع عن شكرهم العميق لجميع أعضاء المؤسسة على المساعدة التي قدمتها المؤسسة خلال فترة القمع الشديد والسجن، وعلى الدعم الذي قدمته المؤسسة لاحقاً أيضاً. وقد ساعد هذا الدعم الذي لا يُقدر بثمن حركة المقاومة والنشاط، إذ كان العديد من أعضائها سجناء وعاطلين عن العمل ولا يوجد لديهم دخل. وقد كانت لحظة مشرّفة وتاريخية للمؤسسة أن تتمكن من الالتقاء مع القادة والناشطين في حركة الحوض المنجمي ممكن كانوا في طليعة الثورة التونسية. وقد ألهمت المقاومة التي أظهرها سكان منطقة المناجم العالم العربي. إن الحق في الصحة والحق في الحياة وغيرها من الحقوق هي حقوق أساسية لكل فرد، ويتمثل دور المؤسسة في الدفاع عن هذه الحقوق وعن أولئك الين يعملون على حمايتها.

وبصفة عامة، كان هدف تلك الزيارات هو إجراء حوارات حول مشاكل المناطق النائية وحول الدعم الذي يحتاجه المجتمع المدني. ومن حيث الشواغل الأساسية المتصلة بالنشطاء والمنظمات غير الحكومية والبيئة التي يعملون ضمنها، تبيّن ما يلي:

- ثمة حاجة كبيرة لمشاريع واستثمارات في المنطقة، وخصوصا ما يتعلق بالجماعات المهمشة. وأعرب الفاعلون من المجتمع المدني عن انشغال خاص بشأن نقص الاهتمام والعمل من قبل الحكومة في هذا المجال.
- يحتاج المجتمع المدني أن يعمل بطريقة مبتكرة، وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات اللازمة من أجل التكيف مع البيئة المتغيرة، وأن يأخذ بالاعتبار الوضع المحدد للمنطقة.
- يجب على المجتمع المدني أيضاً أن يحدد مجال تركيزه (تحديد نشاطات/بعثات جديدة في البيئة الحالية، مع الجهات المتنوعة الموجودة حالياً). وثمة حاجة إلى تعميق الفهم وتحديد الأدوار وجمع أطراف مختلفة للعمل معاً مثل الحكومة والإدارة المحلية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية.
- يواجه المجتمع المدني مشاكل في إطلاق وتأسيس المبادرات. وتحتاج المنظمات غير الحكومية إلى مكاتب ومعدات كي تتمكن من إطلاق نشاطاتها المبتكرة.
- وكي تتمكن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من ممارسة ضغوط جدية، يجب عليها أن تواصل إجراء تدريبات على إدارة الجمعيات، وتحديد المهمات، وصياغة النظام الأساسي، وإدارة المشاريع.
- أخيراً وليس آخراً، فإن الحوار والتعاون بين المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي هو أمر حاسم، وكذلك بناء الجسور مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل الاستفادة من خبراتها بنشاطات مركزة على أهداف محددة.

إن الدور الحالي للمجتمع المدني وديناميات تمثل أمراً حاسماً أثناء هذه المرحلة الانتقالية في تونس. ومن بين الرسائل التي أعرب عنها المشاركون في تلك الاجتماعات هي مساعدة الجمعيات في تلبية الاحتياجات الأساسية للتكاليف الأولية، وتوفير التدريب المستدام حول دور المجتمع المدني، وتقديم الدعم من أجل التنسيق والعمل الشبكي. ومن المهم تشجيع الحوار حول طبيعة العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية وتحديد نشاطات مصممة لأجندات مختلفة. ويجب على الجمعيات أن تستغل هذه الفترة من أجل نشر واقع جديد. وبالتوازي مع الاستماع للجهات الفاعلة من المجتمع المدني وتدريبها وتزويدها باستشارات استراتيجية، خصصت المؤسسة منحاً لبدء تشغيل سبع مبادرات ناشئة خلال الفترة ما بين حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر 2011، والتي تركز نشاطاتها على المناطق النائية في تونس، وذلك بفضل التواجد الإقليمي للمؤسسة.

4 – 2 – 2 – زيارة إلى مصر (تشرين الأول/أكتوبر 2011)

على ضوء التهديدات التي واجهتها المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتنمية في مصر، قررت المؤسسة الأورو-متوسطية تنظيم زيارة قصيرة من أجل تقييم وضع المبادرات الجديدة والجماعات الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان التي تواجه تهديدات متزايدة وواقعاً سياسيا متغيراً. كما سعت الزيارة إلى تحديد أهم الاحتياجات فيما يتعلق بولاية المؤسسة كي تعمل على تكييف استجاباتها للواقع المتغير وذلك على المدى القصير والمدى المتوسط.

جرت الزيارة في أحد أشد المراحل الحرجة لمنظمات المجتمع المدني والناشطين السياسات وناشطي حقوق الإنسان في مصر. وفي حين سلطت الثورة الضوء على الديناميات الجديدة في مجال السياسة وللمجتمع المدني، فقد أقر العديد من الناشطين بأنهم فوتوا فرصة مهمة لتكييف استراتيجياتهم وأساليبهم مع التحديات الجديدة والواقع السياسي الجديد.

إضافة إلى أن الثورة أدت إلى تأسيس أحزاب سياسية جديدة ونقابات مهنية، فقد سلطت الضوء على نشوء عدة تحالفات غير رسمية للمجتمع المدني في مصر تطالب بالتغيير الديمقراطي والكرامة لجميع المواطنين. وقد تشكلت معظم هذه التحالفات بقوة الثورة، ويتبعها عدد كبير من المواطنين عبر وسائل التواصل والإعلام الجديدة، كما أن معظمها منفصل عن جماعات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية الراسخة، وتعمل من خلال مساهمات وتبرعات محلية. وفي حين ظلت هذه التحالفات ناشطة، إلا أن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية الجديدة أقرت أن تلك التحالفات قليلة التنظيم ومنقسمة ولذلك لا يمكنها أن تؤدي الدور الذي يمكن أن تقوم به.

وعلى العكس من ذلك، يمكن اعتبار حركة المنظمات غير الحكومية بأنها أكثر تنظيما، ولكنها واجهت توسعا كبيرا في عملها أثناء الثورة وبعدها، وذلك دون أن تمتلك الموارد التشغيلية اللازمة. وكان بعض هذه المنظمات ناشطاً على مستوى الأوساط الشعبية في حين كان بعضها الآخر ناشطاً في المجال الإصلاح القانوني والسياسي. وواجهت تلك المنظمات بصفة أساسية تحديات في التكيّف مع الواقع السياسي المتغير في حين ظلت تحترم التزاماتها الأقدم عهداً. وأعرب بعض الناشطين عن وجهة نظر بأن تلك القوى خسرت فرصة مهمة كي تنشر الوعي وتحقق تضامن أقوى ضمن الأوساط الشعبية بشأن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويعود هذا الأمر بصفة أساسية إلى السياق المتقلب والتهديدات المتزايدة، والمطالب المتزايدة التي تنهض بها المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى المواقف المتعسفة التي اتخذتها السلطات خلال هذه الفترة. وفي سعي للتصدي للتحديات السياسية والقضائية التي تواجهها، تم إحياء العديد من التحالفات السابقة بين المنظمات غير الحكومية، مثل تحالف حرية التجمع والتنظيم (الذي يتألف من أكثر من 80 منظمة غير حكومية)، والتحالف المعني بحرية الصحافة، إلخ.

وأعربت معظم المنظمات غير الحكومية التي التقاها وفد المؤسسة عن اعتقادها بأن الضغوط التي تعرضت لها سوف تتواصل كما ستحدث ملاحقات قضائية ضد بعض الشخصيات والمنظمات المهمة في هذا المجال. وأشارت جميعها أنها مستعدة للكفاح ضد السلطات، حتى لو قاد ذلك إلى ملاحقات قانونية واحتجازات. وأعربوا عن ثقتهم بأن جهودهم ستنجح، وإن تكن ستستغرق وقتاً طويلاً، وذلك لعدة أسباب، من بينها أن القضاء أخذ يُظهر توجهاً جديداً مقارنة مع ما كان سائداً في السابق. وفي هذه الأثناء، فإن معظم تلك المنظمات يدرس إمكانية التكيف مع الوضع من خلال تقليص عملياتها.

ويمكن لنظرة متشائمة أن تتوقع بسهولة أن يصاب المجتمع المدني المصري بمزيد من الضعف خلال السنوات المقبلة مقارنة بما كان عليه الحال أثناء عهد مبارك. وقد بحثت المؤسسة في بدايات عام 2012 بشأن التوصيات بالنشاطات المحتملة في هذا المجال.

4 – 3 تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الدولية لمصلحة الدعم طويل الأجل للمدافعين عن حقوق الإنسان

قامت المؤسسة الأورو-متوسطية بنشاطات تهدف لتعزيز التنسيق لمصلحة الدعم طويل الأجل والمستدام للمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بين ما قامت به في هذا الإطار مشاركتها خلال عام 2011 باجتماعات مع مؤسسات إقليمية ودولية رئيسية منهمكة بقضايا حقوق الإنسان.

وبصفة خاصة، شاركت المؤسسة على نحو فاعل في أربعة اجتماعات مهمة نظمتها المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان (IHRFG)،[5] والشبكة الأوروبية لممولي حقوق الإنسان (Ariadne).[6] كما نظمت المؤسسة اجتماعاً مع ممثلين عن البعثات الدبلوماسية، والمؤسسات والمنظمات الدولية في تونس.

[5] المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان هي شبكة من المؤسسات الدولية تضم حالياً أكثر من 650 عضوا يمثلون ما يقارب 275 منظمة توفر منحاً مرتبطة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأصبحت المؤسسة الأورو-متوسطية عضوة في هذه المجموعة في عام 2010.

4 – 3 – 1 المشاركة في اجتماعات نظمتها شبكات إقليمية ودولية لممولي حقوق الإنسان

يتمثل الهدف الرئيسي من عضوية المؤسسة ومشاركتها في النشاطات التي نظمتها المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية لممولي حقوق الإنسان في مناقشة التطورات التي تحدث في المنطقة وكيف تؤثر على الجهات الفاعلة المحلية المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك لمناقشة الدور الذي يمكن أن يؤديه مجتمع المانحين لدعم الفاعلين المحليين في سياق تتزامن فيه الآمال الكبيرة مع وضع غير مستقر ومستقبل غامض.

وأثارت المؤسسة خلال هذه الاجتماعات مسألة أهمية الدعم المرن للمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل التصدي للتحديات الجديدة الناشئة في المنطقة. كما أوصت بتحري إمكانية إقامة تحالف للمانحين المهتمين بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمساهمة في دعمهم في المنطقة العربية والتنسيق على نحو أفضل جهود تقديم الدعم المالي في المنطقة.

ولتحقيق هذه الغاية، تم تنظيم اجتماعين لمجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان ضمن المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير و تموز/يوليو 2011، وقد بادر بتنظيم الاجتماعين كل من الصندوق العالمي لحقوق الإنسان (FGHR)، وصندوق الأعمال الطارئة لحقوق الإنسان للنساء (UAF)، والخدمة الدولية اليهودية الأمريكية (AJWS)، والمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF).

وقد أصبحت مجموعة العمل هذه منتدى للحوار بشأن قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان، كما أنها ستساهم في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والعمل الشبكي – بما في ذلك التبادل والتعلم التفاعلي – حول استراتيجيات توفير الدعم المالي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

وكان من بين الاقتراحات والتوصيات التي صدرت خلال هذه الاجتماعات فيما يخص مهمة المجموعة ونشاطاتها المستقبلية، ما يلي:

- توفير فضاء لمناقشة السياقات السياسية المختلفة وكيف تؤثر على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- تنسيق الموارد وتبادلها بشأن قضايا وبرامج محددة مرتبة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وبالتالي يمكن للمانحين وللمدافعين عن حقوق الإنسان أن يستفيدوا من آليات لم يقوموا هم بتطويرها، ولا يعرفوا بشأنها؛
- تطوير توجيهات إرشادية/مبادئ/أفضل الممارسات/نماذج تفاعلية لمقدمي المنح من أجل زيادة فاعلية المانحين إلى الحد الأقصى في ضمان سلامة الناشطين، وضمان أن الناشطين يعرفون عن الموارد المتوفرة لهم عندما يحتاجونها. واستناداً إلى مشورة من المدافعين عن حقوق الإنسان، ستولي مجموعة العمل الأولوية للاحتياجات التمويلية المتصلة بالوقاية والحماية؛
- أن تعمل المجموعة كمنبر لإثارة الاهتمام بقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان في أوساط المانحين خارج إطار العمل المعني بحقوق الإنسان.

وقد ظلت مجموعة العمل تتابع هذه الاقتراحات والتوصيات، وتحديداً من خلال رعاية اجتماعات مائدة مستديرة وحوارات عبر الهاتف حول قضايا حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتحديد جلسة برعاية أعضاء المجموعة بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية في كانون الثاني/يناير 2012، وكان بعنوان "في مواجهة الواقع السياسي المتغير: من أمريكا اللاتينية إلى المنطقة العربية، المدافعون عن حقوق الإنسان من الخطوط الأمامية يتحدثون عن احتياجاتهم!"، وقد وجهت المؤسسة الأورو-متوسطية دعوة لناشطين اثنين من تونس ومصر للتحدث أمام هذه الجلسة.

وكانت نتائج هذه الاجتماعات ناجحة بصفة عامة، وستسعى المؤسسة وشركاؤها إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بشأن قضايا دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المستقبل.

---

[6] تضم شبكة (Ariadne) حالياً أكثر من 150 عضوا من أوروبا، وتتألف الشبكة من جميع وكالات التمويل والمانحين بما في ذلك المؤسسات الهجينة (المدعومة من الأموال العامة)، وهي مألفة حصراً من جهات مانحة. وقد انضمت المؤسسة الأورو-متوسطية لهذه الشبكة في شباط/فبراير 2011، وذلك استنادا إلى توصية من صندوق سيغريد راوزينغ.

4 – 3 – 2 اجتماعات مع ممثلي البعثات الدبلوماسية والمؤسسات والمنظمات الدولية في تونس

نظّمت المؤسسة سلسلة من الاجتماعات مع سفارات، ومؤسسات، ومنظمات دولية في تونس خلال الفترة 5-13 تشرين الأول/أكتوبر 2011. وكان الهدف من الاجتماعات إبلاغ هذه الجهات بشأن عمل المؤسسة مع منظمات المجتمع المدني في تونس، وكذلك التعرف على النشاطات التي تقوم بها هذه الجهات بهدف تحري فرص تعزيز التعاون بينها وبين المؤسسة، وذلك لمصلحة منظمات المجتمع المدني التونسية.

وبصفة عامة، أعرب معظم المسؤولين الذين قابلتهم المؤسسة عن آراء إيجابية بشأن العملية الانتقالية ونشاطات المجتمع المدني في تونس منذ 14 كانون الثاني/يناير، على الرغم من قلة التنظيم التي تعتري منظمات المجتمع المدني. وأوضح عدد قليل من هؤلاء المسؤولين أن لديهم اتصالات مباشرة، أو اتصالات مختارة، مع جماعات المجتمع المدني الناشئة. ويعود السبب في ذلك إلى قلة التمثيل الدبلوماسي في تلك المناطق (ومن الاستثناءات وجود وكالات تعاون في القصرين وصفاقس وسوسة)، وقلة الخبرة أو محدوديتها في التعامل المباشر مع منظمات المجتمع المدني في تونس خلال الفترة الماضية. وقد أقر جميع المسؤولين الأجانب بالقيمة المضافة لنشاطات المؤسسة في تحديد وإرشاد ودعم المبادرات المهمة التي تنفذها جهات فاعلة ناشئة في المجتمع المدني، وخصوصاً في المناطق النائية من البلاد.

ويعكف معظم هؤلاء الفاعلين، مع بضعة استثناءات، على إعادة تقييم استراتيجيات التدخل المستقبلي، وأولوياتهم وميزانياتهم لدعم التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في تونس. وتتألف البرامج الحالية التي تقدمها البعثات الدبلوماسية الأجنبية للمجتمع المدني التونسي، بصفة أساسية، من ما يلي: دعم غير مباشر يُقدم عبر المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة؛ دعوة تقديم مقترحات المشاريع التي سيتم إطلاقها قريبا على المستوى المحلي؛ والمساعدات الفنية والتدريب (المهارات الإدارية، دورات المشاريع للجمعيات، وصياغة طلبات التمويل، إلخ)؛ وإقامة مراكز للموارد.

ويحدث التنسيق بين هذه الجهات الفاعلة على المستوى المحلي عبر "مجموعة شركاء فنيين وماليين للمجتمع المدني"، وهي تتبع لقيادة البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي بصفة أساسية. وتظل نتائج هذا التنسيق محدودة في هذه المرحلة بسبب اختلاف الأولويات السياسية للشركاء، وبسبب إعادة تحديد استراتيجيات التدخل والعدد القليل للاجتماعات التي تعقد في هذا الإطار. وتجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخراً استحداث مجموعة فرعية تركز على جهود بناء القدرات وتستهدف المجتمع المدني، وقد أعربت المؤسسة الأورو-متوسطية عن دعمها القوي لهذه المبادرة. وقد كشفت هذه الاجتماعات عن أهمية الحوار وإشمال كافة فئات المجتمع المدني التونسي في تطوير استراتيجيات التدخل المستقبلية للجهات المانحة.

5 – تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطية خلال عام 2011 موضحة بأشكال

تهدف الأشكال التالية إلى تيسير فهم دعم المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال العام 2011.

5 – 1 أنواع التدخلات

ازدادت نسبة التدخلات المستعجلة مقارنة بعام 2010 بسبب تدهور وضع حقوق الإنسان في سوريا، ولأن المانحين الرئيسيين لا يمتلكون آليات للتصرف بسرعة ولتحريك الموارد بطريقة مبتكرة كما لا تتوفر لديهم القدرات على تقديم عدد كبير من المنح الصغيرة والفردية، لا سيما في السياقات القمعية.

أما المنح الاستراتيجية التي قدمتها المؤسسة والتي تتسم بالمرونة ، والتي تزيد قيمتها عموما عن قيمة المنح المستعجلة، فقد استفاد منها عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى الديناميات الجديدة الجارية، والتواجد المحلي للمؤسسة في المنطقة العربية. وقد أثبت هذا الدعم أنه حاسم في هذه الفترة من التحولات الكبرى من أجل مساعدة المنظمات غير الحكومية على إطلاق مشاريع مستعجلة وتعزيز المبادرات الناشئة التي تهدف إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الانتفاضات وتعزيز احترام حقوق الإنسان في هذه المرحلة التاريخية، خصوصاً في تونس ومصر والجزائر وسوريا، وذلك في الوقت الذي كان فيه معظم المانحين عاكفين على إعادة صياغة استراتيجياتهم للتدخل المستقبلي وأولوياتهم وميزانياتهم دعماً للتحول الديمقراطي والمجتمع المدني.

بلغ معدل قيمة المنح التي قدمتها المؤسسة خلال عام 2011 10,467 يورو لكل مدافع، وهو معدل أعلى بمرتين عما كان عليه في عام 2010. وهذا الرقم يعكس الاحتياجات المتزايدة التي أعرب عنها المدافعون في هذه الفترة من التغييرات الكبرى.

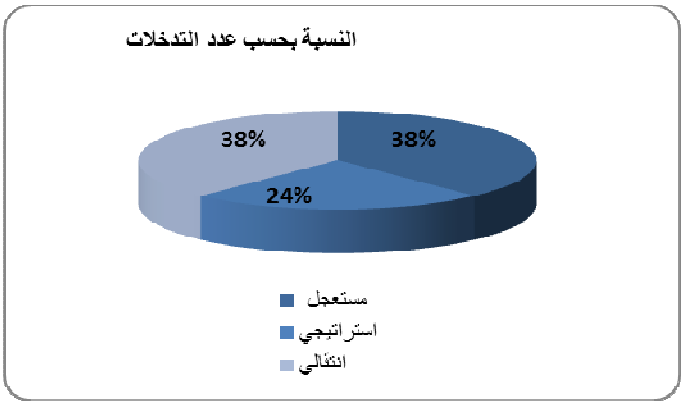

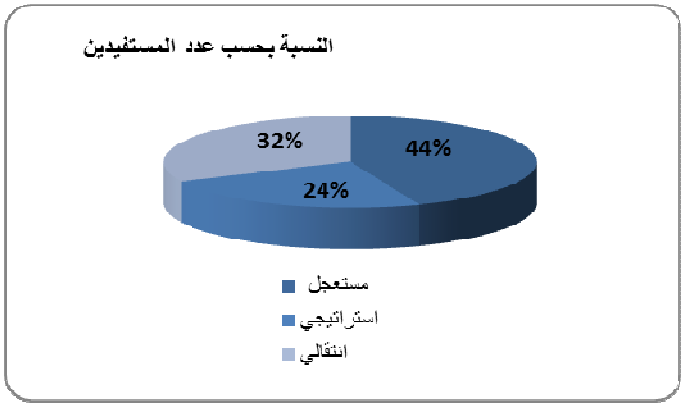

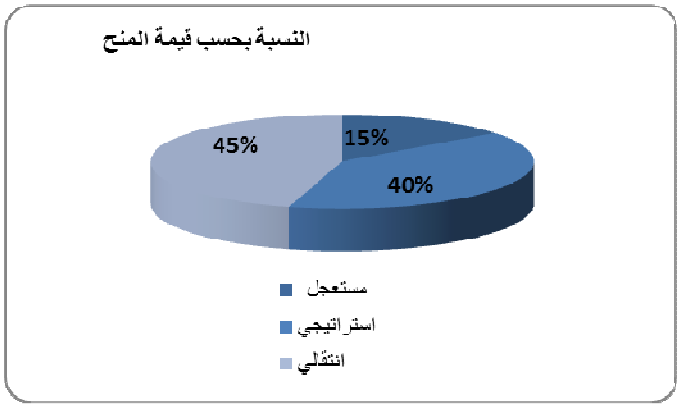

5 – 2 التركيز المواضيعي

في عام 2011، كانت المؤسسة مهتمة بصفة خاصة بتعزيز النشاطات الهادفة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك للأهمية الاستراتيجية لهذا الأمر في السياقات الانتقالية، وذلك دون إهمال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في بلدان المنطقة حيث يتسم وضع حقوق الإنسان بالتقلب والصعوبة.

ازداد عدد التدخلات المرتبطة بالنهوض بالحق في حرية التعبير مقارنة بالأعوام الماضية، وذلك بسبب العدد الكبير من الصحفيين والكتاب الذين حُكم عليهم بالسجن أو تعرضوا لتهديدات بسبب دعمهم للتظاهرات ولاحترام حقوق الإنسان، وخصوصاً في سوريا.

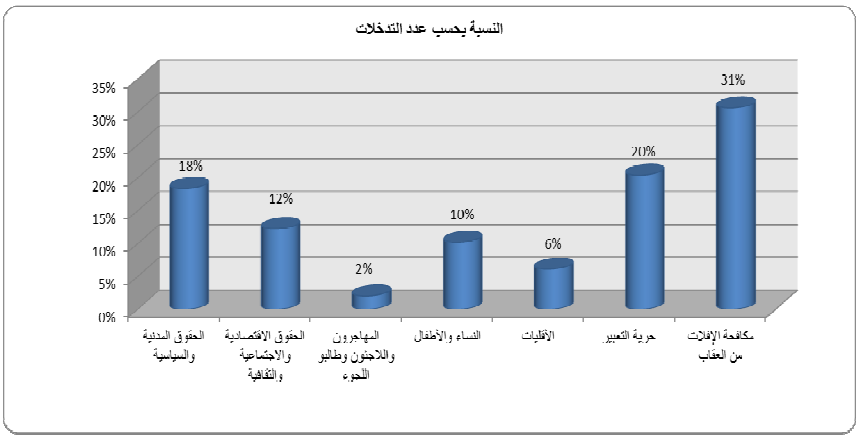

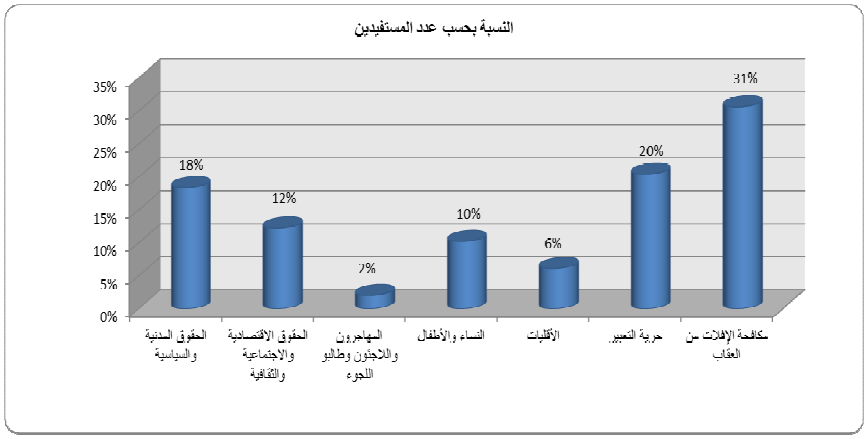

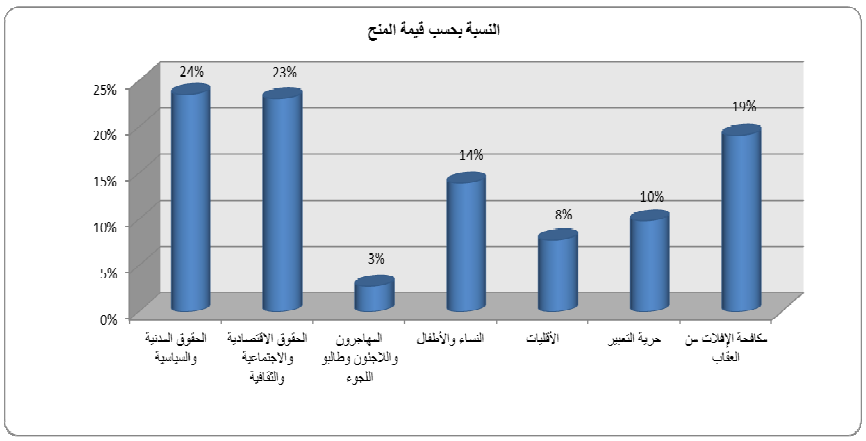

5 – 3 نشاطات متلقي الدعم[7]

تغطي النشاطات التي نفذها متلقي دعم المؤسسة نطاقا واسعاً من المجالات؛ وتوضح الأشكال المجاورة الفئات الأبرز فقط من بين هذه المجالات.

كانت فئة دعم تكاليف المعيشية والعمل الأساسية هي أهم فئة فيما يتعلق بعدد المنح والمستفيدين، وذلك بسبب العدد الكبير من المدافعين الذين تلقوا دعماً استجابة لطلبات الدعم من المؤسسة خلال العام 2011.

أما الأنشطة الرئيسية الأخرى التي نفذها المستفيدون من الدعم ومن حيث قيمة الدعم المقدم، فهي الإصدارات والمعلومات في مجال حقوق الإنسان، وحملات الدعوة والمناصرة والمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ويعود السبب في بروز هذه الفئات إلى ارتفاع قيمة الدعم المطلوب من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية بهدف تعزيز مبادرات للدفاع عن حقوق الإنسان استجابة للظروف المتغيرة في جميع أنحاء المنطقة.

ومن أجل تمكن المنظمات غير الحكومية المستقلة من بناء قدراتها وإبراز نشاطاتها على المدى المتوسط والمدى البعيد، عمدت المؤسسة إلى تمويل نفقاتها التشغيلية بما في ذلك تغطية أجرة المقرات والنفقات الجارية والموارد البشرية والمعدات واللوازم المكتبية، إضافة إلى تكاليف نشر تقارير مفصلة حول أوضاع حقوق الإنسان في بلدان المنطقة.

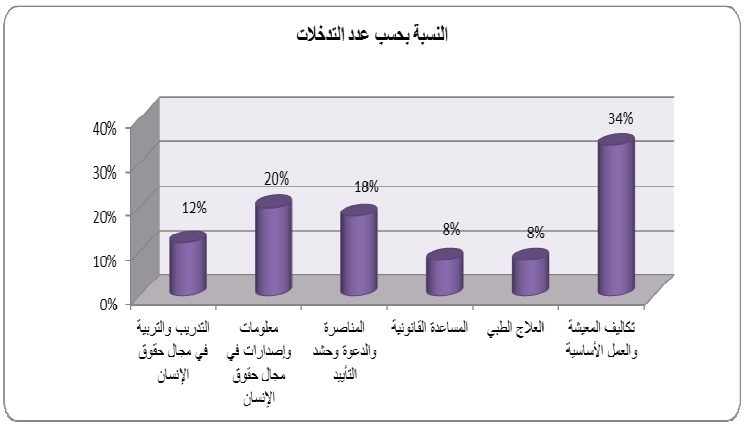

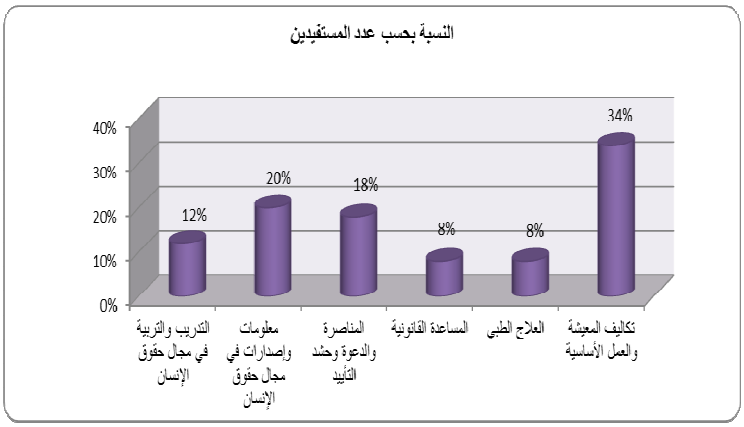

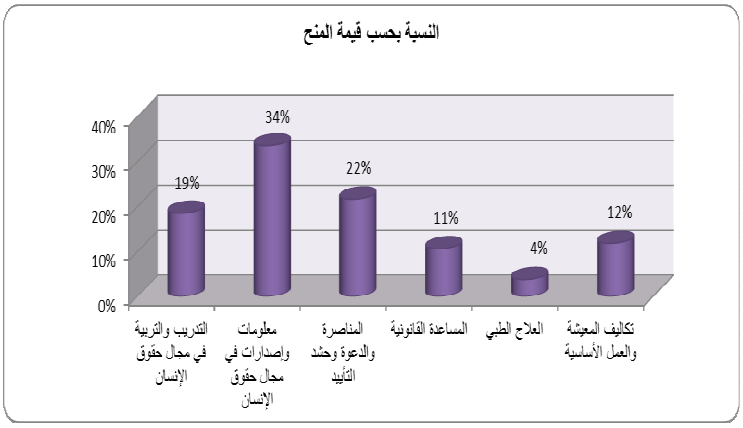

[7] ثمة بعض التدخلات، وبحكم طبيعتها، تقع ضمن أكثر من فئة للتدخلات. وبالتالي فقد يكون تدخلا ما مصنفا تحت فئات مختلفة، وذلك للحصول على تصور شامل. ونتيجة لذلك، فإن مجموع كافة الفئات قد يتجاوز 100 بالمائة.

5 – 4 أنواع النفقات التي تمت تغطيتها[8]

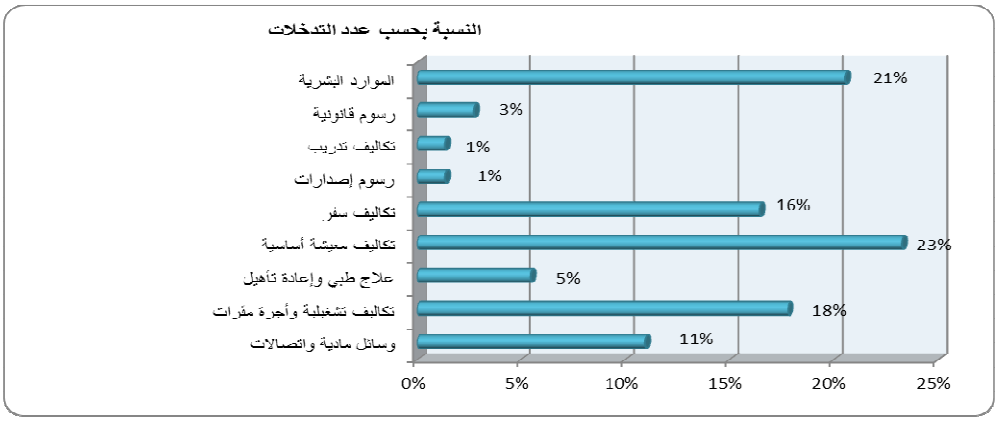

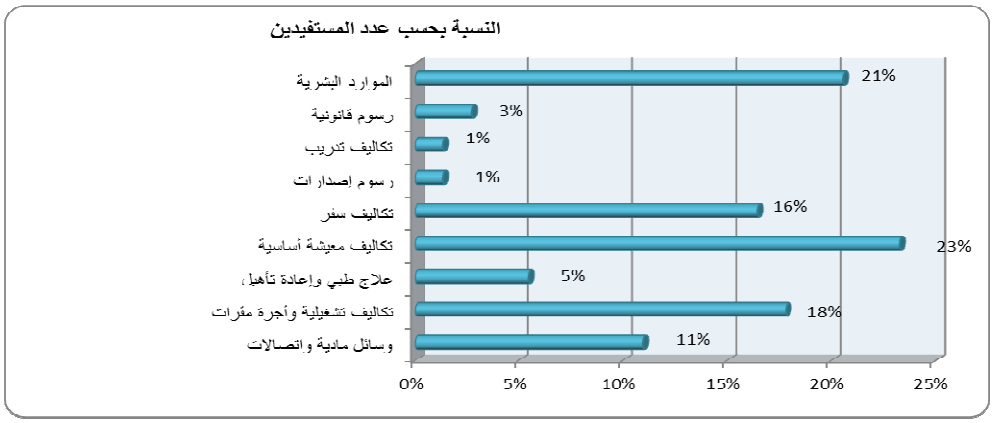

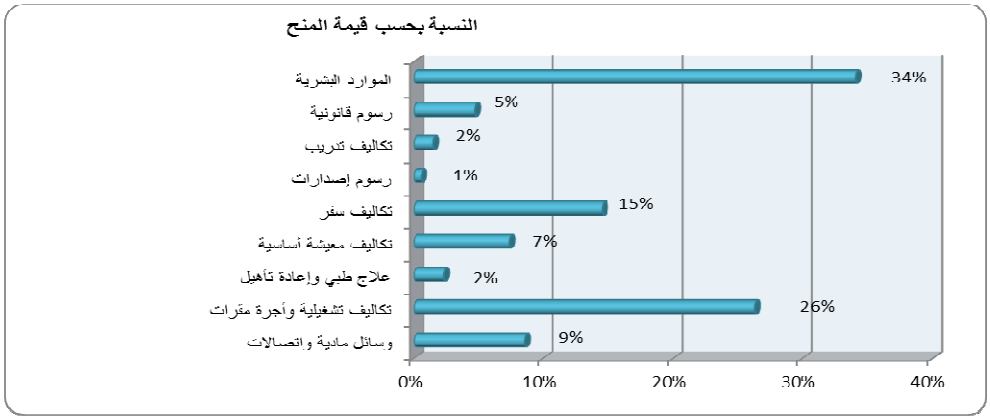

[8] بعض التدخلات، وبحكم طبيعتها، قد تكون قدمت دعماً لتغطية أكثر من نوع واحد من الإنفاق. وبالتالي قد تُصنف التدخلات ضمن عدة فئات، وذلك لتقديم صورة أشمل. ونتيجة لذلك، قد يزيد المجموع لكافة الفئات عن 100 بالمائة.

5 – 5 أنواع المتابعة[9]

كما ورد أعلاه، إضافة إلى تقديم المساعدات المالية، يتمثل أحد الأهداف الأساسية للمؤسسة في مساعدة المدافعين في المنطقة على مواصلة نشاطاتهم على المدى البعيد. ولتحقيق هذه الغاية، عززت المؤسسة نشاطاتها كي تتمكن من متابعة المستفيدين، خصوصا من خلال تواجدها المعزَز على المستوى الإقليمي وعبر تعزيز شراكاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى التي تسعى لأهداف شبيهة.

يتألف نشاط المتابعة بصفة أساسية من تقديم المشورة للمدافعين عن حقوق الإنسان، وخصوصاً في صياغة خطط استراتيجية تعاونية وفي تحري إمكانيات الحصول على تمويل من الوكالات المانحة الأخرى، وذلك لضمان وسائل تعزيز نشاطات المدافعين على المدى البعيد.

كانت نتائج هذه النشاطات إيجابية إذ تمكن 10 بالمائة من المستفيدين من تطوير آفاق لمواصلة نشاطاتهم، إما من خلال إقامة شراكات جديدة أو عبر تأمين تمويل إضافية من جهات مانحة أخرى حسب توصية المؤسسة.

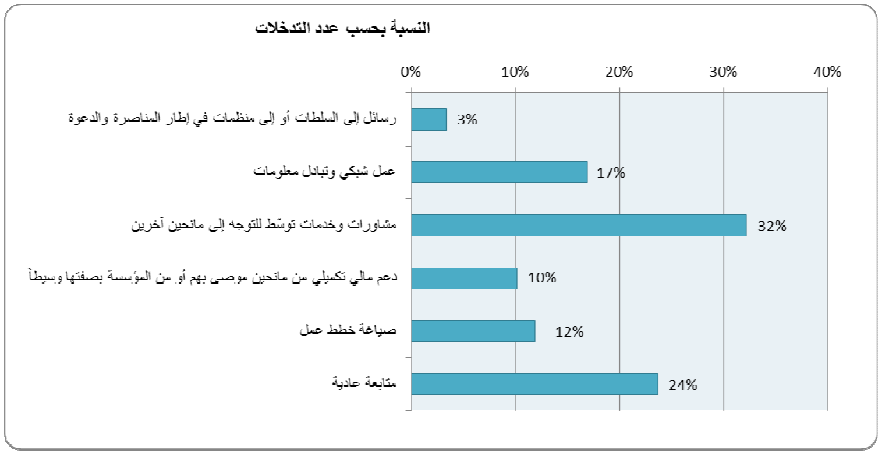

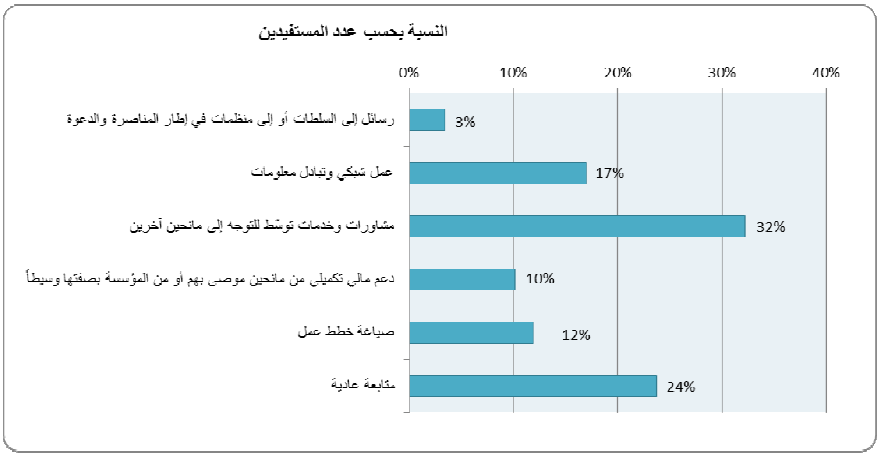

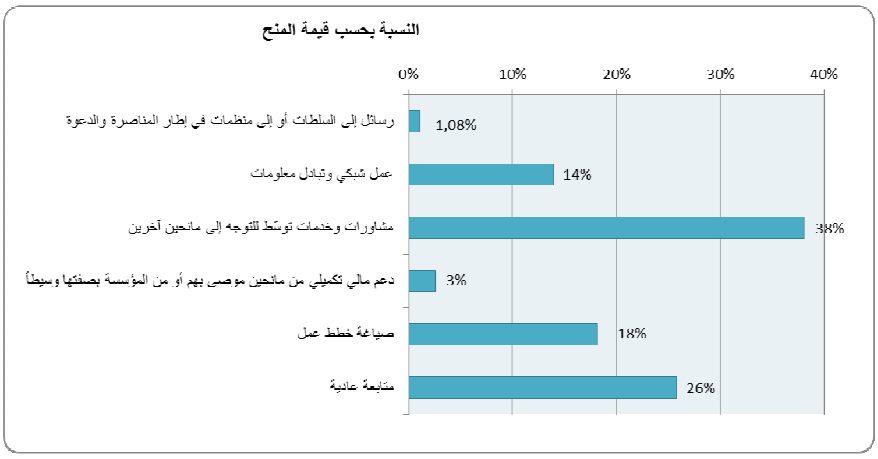

[9] من الممكن أن أكثر من نوع واحد من المتابعة قد حدث في سياق تدخلات المؤسسة. وبالتالي قد يُصنف أحد نشاطات المتابعة ضمن أنواع مختلفة، وذلك لتقديم صورة شاملة. ونتيجة لذلك قد يزيد المجموع لكافة الفئات عن 100 بالمائة.

5 – 6 النوع الاجتماعي[10]

البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي هو جزء أصيل من استراتيجة المؤسسة في تدخلاتها.

ويتطلب وضع النساء ودورهن المحدد في حماية حقوق الإنسان اهتماماً خاصاً، ولذلك تولي المؤسسة أهمية كبيرة للمشاريع المعنية بالمساواة بين الجنسين بصفة محددة وتعزيز مشاركة النساء والقيادات النسائية.

وتزداد أهمية هذا الأمر في الظروف الحالية، حيث نشهد إقصاءً كبيراً للنساء من العمليات الانتقالية الجارية على الرغم من أنهن كن في طليعة الانتفاضات.

وظلت التدخلات التي تتعامل مع موضوع النوع الاجتماعي ثابتة دون تغيير مقارنة بالعام الماضي، ووصلت نسبتها ما يقارب 20 بالمائة من مجموع التدخلات.

وعلى اعتبار أن قضية النوع الاجتماعي ستكون قضية مركزية لعملية نشر الديمقراطية، تنوي المؤسسة تعزيز نشاطاتها المستقبلية نحو النهوض بحقوق النساء.

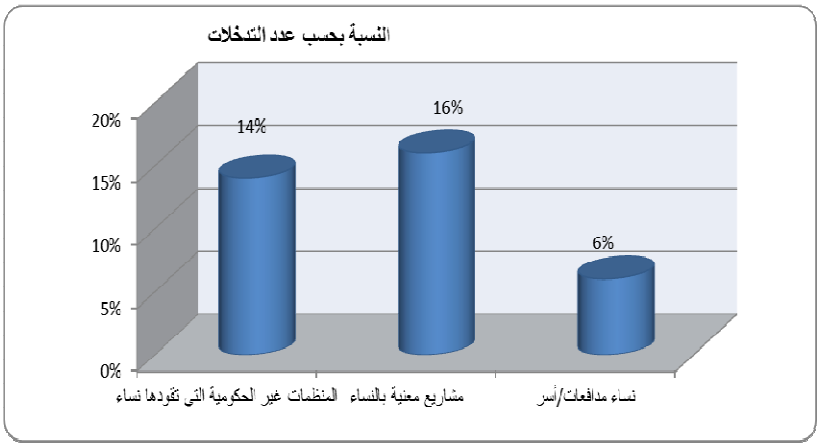

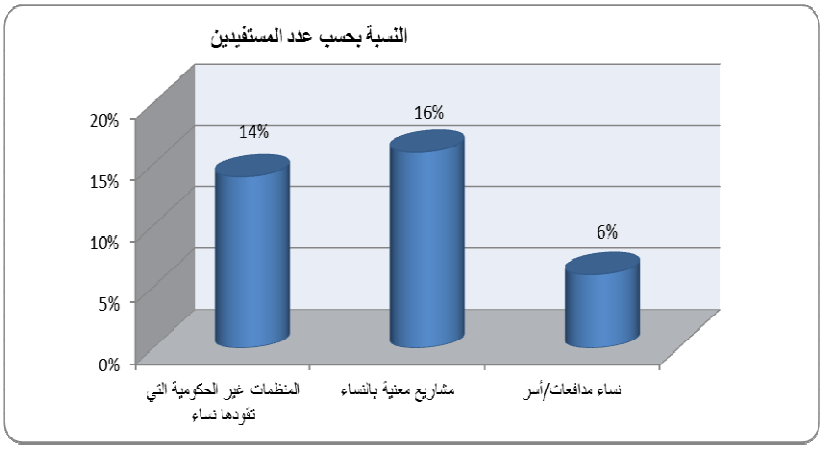

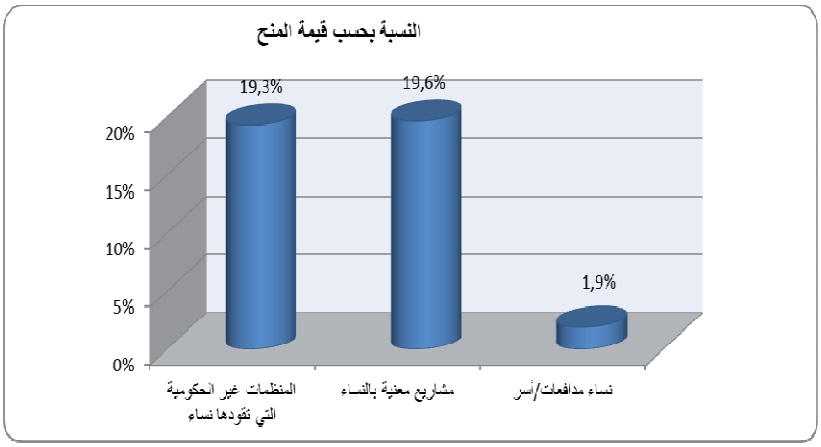

[10] من الممكن أن أكثر من تدخل كانت لغرض تعزيز القيادات النسائية من المدافعات وفي الوقت نفسه دعم مشروع معني بحقوق النساء. وقد تم تخصيص التدخلات لهاتين الفئتين بحسب ما هو ملائم وذلك لتقديم صورة شاملة.

5 – 7 البلدان

ظلت الأزمة العميقة التي تعصف بسوريا في صميم شواغل المؤسسة خلال عام 2011. وقد واصلت المؤسسة إيلاء الأولوية لحماية المدافعين وتوثيق الانتهاكات في هذا السياق الذي يسوده قمع شديد، وحيث لا تتوفر للجهات المانحة الرئيسية آليات للعمل بسرعة أو تحريك الموارد بصفة مبتكرة، ولا تتوفر لها قدرات على تقديم عدد كبير من المنح الصغيرة والفردية.

علاوة على ذلك، واستجابةً للديناميات الجديدة الجارية، ونظراً للخبرة والموثيقية التي اكتسبتها المؤسسة في الماضي، فقد قررت إطلاق تواجد إقليمي في تونس، وذلك بهدف تعزيز حركة المجتمع المدني، خصوصاً الفاعلين الناشئين الذين يعملون في المناطق المهمشة، وللنهوض للإصلاحات في مجال حقوق الإنسان في هذا المرحلة الحاسمة.

وبالتالي ظلت سوريا وتونس البلدين اللذين حصلا على أكبر دعم من المؤسسة الأورو-متوسطية خلال العام 2011.

وفي الوقت نفسه، لم تُهمل المؤسسة الوضع الصعب لحقوق الإنسان والذي يزداد سوءاً في الجزائر ومصر وإسرائيل خلال عام 2011، حيث استُهدفت الجماعات والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وعلى نحو متزايد، بإجراءات قضائية وتشريعية تعسفية.

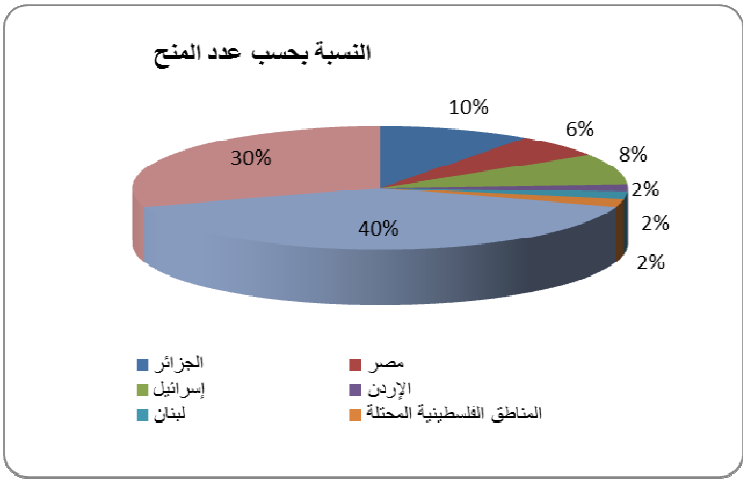

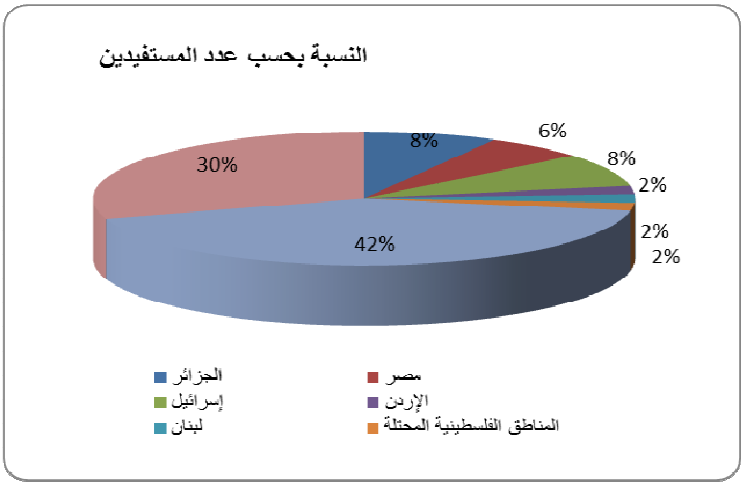

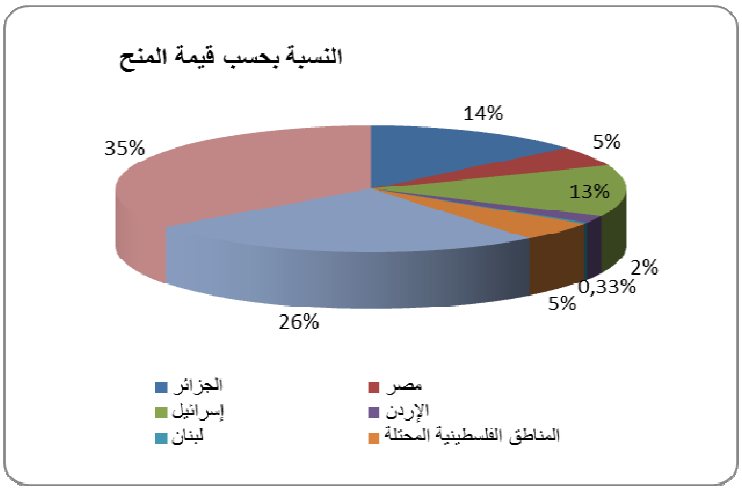

6 – شؤون تنظيمية

6 – 1 الشراكات المالية

حظيت المؤسسة خلال عام 2011 بثقة الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والمفوضية الأوروبية عبر الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) والأداة الأوروبية لتحقيق الاستقرار (IFS)، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (DANIDA)، ومؤسسات المجتمع المفتوح (OSF)، وصندوق سيغريد راوسنغ (SRT)، وحصلت المؤسسة على مساهمات سخية من هذه الجهات، إضافة إلى دعم من منظمة العفو الدولية لحالات محددة لمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، سعت المؤسسة إلى تنويع مصادر تمويلها وذلك كي تنهض بآفاق نشاطاتها وتوسيعها على ضوء التغييرات التي تحدث في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، تمكنت المؤسسة خلال العام من تلقي دعم كريم من وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في فرنسا.

6 – 2 المعلومات والاتصالات

حافظت المؤسسة خلال العام 2011 على سياساتها بالتزام السرية فيما يتعلق بمعظم المعلومات المتعلقة بالمستفيدين من تمويلها. وقد تم إقرار هذه السياسة وتنفيذها بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يتعرض لها الناشطون والأشخاص الذين يقدمون طلبات التمويل، والحاصلون على التمويل وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تضمن المؤسسة شفافية نشاطاتها من خلال توفير معلومات مفصلة للجهات المانحة الرئيسية حول تدخلاتها ونشاطاتها دعماً للمنظمات والجماعات والأفراد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

قامت المؤسسة أيضاً بتطوير وتحديث موقعها على الإنترنت، حيث أضافت تعليمات واضحة بشأن القواعد التي تحكم طلبات التمويل العادية والمستعجلة، إضافة إلى المواعيد النهائية لتقديم الطلبات، وذلك بلغات العمل الثلاثة للمؤسسة (الإنجليزية والفرنسية والعربية)، وذلك لتيسير الوصول إلى هذه الوثائق والمعلومات: http://www.emhrf.org/.

6 – 3 التقييم

قررت المؤسسة في عام 2011 أن تعمق فهمها وتأملاتها بشأن التطورات التي تحدث في المنطقة العربية بهدف المساهمة في تحديد التوجه الاستراتيجي والتنظيمي للمؤسسة. وإضافة إلى الندوة التي عقدتها المؤسسة في هذا السياق، فقد قررت استخدام خدمات استشارية خارجية لمساعدة مجلس الأمناء في توجيه المناقشات، وذلك بهدف تطوير التوجه الاستراتيجي والوسائل الضرورية لتحقيق أهدافها في المستقبل.

وكانت المجالات ذات الأولوية التي جرى النقاش بشأنها أثناء الاستعراض الاستراتيجي، هي ما يلي:

- دور المؤسسة وتدخلاتها الاستراتيجية استجابةً للاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون والفاعلون الجدد في المجتمع المدني على ضوء الظروف المتغيرة:
  - الولاية الجغرافية الحالية والمستقبلية وأولويات تدخلات المؤسسة؛
  - آليات ومعايير التدخلات الحالية والمستقبلية؛
  - دور التعاون الحالي والمستقبلي مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى.
- هيكل المؤسسة، وذلك لضمان انسجامه مع استراتيجية التدخل:
  - الفريق التشغيلي الحالي والمستقبلي؛

- البعثة/البعثات الإقليمية الحالية والمستبقلية.

وجرت مناقشة نتائج وتوصيات المستشار الخارجي أثناء اجتماع مجلس ممثلي المؤسسة[11] في حزيران/يونيو 2012.

6 – 4 الاستدامة وتحليل المخاطر

فيما يلي عرض للمخاطر الرئيسية التي حددتها المؤسسة فيما يتعلق بتقديم المساعدات المالية للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان جنوب وشرق المتوسط:

- **خطر زيادة القمع ضد متلقي التمويل من المؤسسة.** لم تؤدِ المساعدات التي قدمتها المؤسسة لغاية الآن إلى حدوث قمع قانوني أو بدني أو نفسي ضد المدافعين وذلك بسبب مبدأ السرية التي تتقيد بها المؤسسة في استعراض طلبات التمويل، وفي قرارات منح الدعم وتحويل الأموال للمستفيدين. وينطبق مبدأ المحافظة على المعلومات السرية في جميع الوثائق التي يُكشف عنها للعموم. فهذه الوثائق لا تتضمن أسماء المستفيدين أو قيمة الدعم. كما تتم المحافظة على سرية الاتصالات. وفي الوقت نفسه، تقوم المؤسسة بإعلام المانحين الرئيسيين بشأن نشاطاتها وتطبق مبدأ الشفافية مع التزام كافة احتياطات السرية.

- **خطر مرتبط بتجميد التمويل أو اعتراضه من قبل جهة أخرى غير المدافع المستفيد.** كانت الحصيلة العامة مُرضية خلال عام 2011. وتلتزم المؤسسة جانب الحذر من هذه الناحية وتتخذ خطوات وقائية وتقوم بجمع معلومات متنوعة عن متلقي الدعم قبل استلام الدعم واثناء استخدامه وبعد انتهائه.

- **خطر بأن ينشأ عن التمويل تأثير غير مقصود يزعزع استقرار المجتمع المدني (تفاقم نزعة التنافس، وبث معلومات غير صحيحة)، والتبعات المحتملة لإساءة استخدام التمويل أو اختلاسه (الفساد، الاختلاس).** لقد تجنبت المؤسسة هذا الخطر لغاية الآن، ولكنها تواصل أخذ جانب الحيطة في هذا المجال. كما أن محدودية قيمة المنح المقدمة تخفف من خطر سوء استخدامها. وتجري المؤسسة تقييما حازما قبل اتخاذ قرار. ويجب أن يطبق مستلمو الدعم عدداً من قواعد المساءلة، كما تعمل المؤسسة على مراقبة استخدام التمويل على نحو منتظم. وتحتفظ المؤسسة أيضاً بحقها باستعادة التمويل فيما إذا لم يتم الالتزام بهدف التعاقد بين المؤسسة ومستلم المنحة.

تستند استدامة نشاطات المؤسسة إلى العناصر التالية:

- إن إمكانية الوصول إلى مساعدة مرنة وسريعة ومحلية تمثل أمراً ضرورياً؛ كما أنها تزيد قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على العمل في المنطقة.
- بصفة عامة، لا تتوفر للجهات المانحة الرئيسية آليات للتحرك بسرعة ونقل الموارد على نحو مبتكر، كما لا تتوفر لها القدرة على توفير عدد كبير من المنح الصغيرة والفردية.
- بفضل تشكيلة مجلس أمناء المؤسسة، والتي تشمل مسؤولين من عدة منظمات إقليمية ودولية إضافة إلى خبراء مطلعين على شؤون المنطقة، فإن المؤسسة تتمتع بقدرة مباشرة على الوصول إلى المنظمات غير الحكومية وإلى المدافعين، مما يمكنها من الاستفادة من مصدر معرفي فريد وعالي المصادقية للحصول على معلومات موثوقة ومفصلة من أجل القيام بعملها، مما يحسن بالتالي نوعية نشاطات المؤسسة ووصولها إلى الفئات المستهدفة.
- تحافظ المؤسسة باستمرار على اهتمامها بشركائها وتجاوبها معهم ومع المجتمع المدني، وذلك من خلال نشاطات المتابعة، وتواجدها الإقليمي المعزز، وزياراتها المنتظمة للمنطقة، مما يمكنها من الاستجابة للتغييرات التي تطرأ على الظروف المحلية والإقليمية وأن تستجيب لاحتجيات المدافعين.
- تركز المؤسسة جهودها على هذه المنطقة التي تتميز بأنها محصورة، مما يعني أن بإمكان المؤسسة أن تطور صورة محددة عن نفسها وأن تكون شريكاً مفضلاً في مجال عملها.

[11] يتألف مجلس ممثلي المؤسسة من أكثر من 60 منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ومن المدافعين عن حقوق الإنسان وهم من الأعضاء المنتظمين والمؤازرين للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN). ويؤدي مجلس الممثلين دوراً مهما من حيث المعرفة العميقة التي يتمتع بها بالتطورات التي تجري على الأرض في المنطقة العربية، حيث يعمل على تحسين نوعية نشاطات المؤسسة واستهدافها.

- تعمل المؤسسة، وبحسب الحاجة، على تشجيع مشاركة وتعبئة منظمات وطنية وإقليمية ودولية أخرى، سعياً منها لتوفير دعم سياسي ومؤسسي طويل الأجل للمدافعين.
- تقوم المؤسسة بمخاطرات محسوبة من خلال منح مستويات محدودة من التمويل للمدافعين المعرضين للخطر، وللمنظمات الصغيرة الناشئة، والنشاطات المبتكرة.
- بفضل اتصالاتها الوثيقة مع الفاعلين في المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات، تحتل المؤسسة موقعا يمكنها من تقديم النصح والعمل كوسيط بين المدافعين وبين المانحين الدوليين في الحالات التي تكون فيها طلبات التمويل مرشحة بوضوح لتلقي الدعم من منظمة مانحة أخرى.
- تسعى المؤسسة على نحو فاعل إلى تأمين التمويل وتنويع مصارده دعماً لنشاطاتها الهادفة إلى توفير المساعدات للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.
- أخيراً وليس آخراً، تستند المؤسسة في تدخلاتها الاستراتيجية إلى الحق بحرية التجمع والتنظيم.

6 – 5 الإدارة الداخلية

ظلت تشكيلة مجلس أمناء المؤسسة دون تغيير خلال العام 2011. ويتألف المجلس من تسعة أعضاء يقومون بمهماتهم على أساس تطوعي.

في عام 2011، شملت الأمانة العامة للمؤسسة الموظفين التالية أسماؤهم:

- آني-صوفي شيفر (حاصلة على شهادة في القانون العام)، موظفة بدوام كامل بمنصب مديرة برامج في كوبنهاغن؛
- رامي صالحي (حاصل على شهادة في علم الاجتماع)، موظف بدوام كامل كمستشار إقليمي في تونس منذ 20 أيار/مايو 2011؛
- إيميلينا جاسكوياك (حاصلة على شهادة في الاقتصاد الدولي)، وقد تسلمت منصب كاترين هويبي فريدريكسن أثناء إجازة الأمومة (وهي حاصلة على شهادة في اللغات الأجنبية)، وهي سكرتيرة إدارية في كوبنهاغن؛
- روجيه جلخ (حاصل على شهادة في الاتصالات)، موظف بدوام كامل مساعد مشاريع في كوبنهاغن؛
- نادين مورغان (حاصلة على شهادة في إدارة الأعمال)، موظفة بدوام كامل كمساعدة إدارية في كوبنهاغن؛
- شاديا الدرديري (حاصلة على شهادة في العلاقات الدولية) موظفة كمتدربة في كوبنهاغن لمدة ستة أشهر.

كما استخدمت المؤسسة خدمات للمحاسبة وتقنيات المعلومات على أساس دوام جزئي خلال العام. وأعد تقرير تدقيق الحسابات شركة ديلوتي (*Deloitte*) لتدقيق الحسابات في كوبنهاغن.